مدير عام شركة الاتصالات والبريد:
الأشهر القليلة المقبلة ستعاد الخدمة الى الهاتف الارضي

3

البطالة كابوس يبتلع أحلام الشباب في الحصول على مستوى معيشي لائق

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1639)السنة السابعة -الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

تشكيل اللجنة الوطنية للجودة لتطوير القطاعات الانتاجية والاقتصادية وحماية المستهلك

الإيطاليـون يطمحون لتحقيق 4 مليارات يورو من مليـون مسلم يعيشون فيها

وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد:

أزمة المياه سببها ثلاثة عوامل داخلية وخارجية ومناخية ونتطلع إلى إبرام اتفاقيات ملزمة

4

اطول كساد للاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية

11

تطبيق مشروع شفافية الموازنة الفدرالية للدولة

14

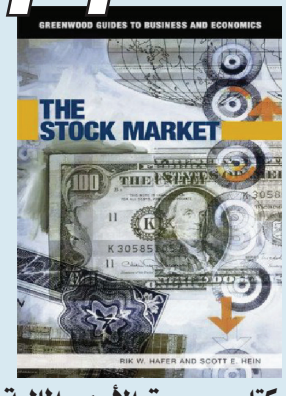

كتاب.. سوق الأسهم المالية الجزء الرابع

الاقتصادي | العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

تشكيل اللجنة الوطنية للجودة لتطوير القطاعات الانتاجية والاقتصادية وحماية المستهلك

■ بغداد / علي الكاتب

يمتاز العراق بالعديد من المزايا والمقومات الضرورية للتنمية المستدامة بما يتوفر لديه من إمكانات مادية وبشرية تمكنه من الوصول الى مصاف الدول المتقدمة ،الا ان الظروف الراهنة التي يمر بها العراق وانعزاله عن العالم الخارجي لفترات طوال أدى الى حدوث تراجع كبير في جودة السلع وفي مستوى الاداء في المؤسسات المتخصصة مما افقده فرصة كبيرة في التقدم.

مدير عام الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الدكتور سعد عبد الوهاب يقول: ان تشكيل اللجنة الوطنية للجودة يأتي للمساهمة في تطوير القطاعات الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية وحماية المستهلك العراقي من خلال اصلاح البنية التحتية للجودة التي تعد من افضل الوسائل لهذا التوجه نحو تطبيق مفاهيم ادارة الجودة الشاملة باعتبارها منهجا اثبت الواقع نجاحه في المجتمع الدولي.

جاء ذلك خلال اعمال مؤتمر الجودة الذي اقامه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتعاون مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية ومشروع تطوير القدرات الوطنية.

ويضيف عبد الوهاب: ان انبثاق اللجنة الوطنية للجودة يأتي لوضع الإطار العام لاستراتيجية متكاملة هدفها ضمان البدء ببرنامج وطني للنهوض بواقع الجودة في العراق، لاسيما ان مفهوم الجودة قد تطور بشكل كبير سواء في المفهوم او في الاسلوب ابتداءً من مفهوم التفتيش ومن ثم مفهوم السيطرة النوعية مروراً بضبط الجودة الاحصائي وانتهاءً بإدارة الجودة الشاملة حيث اصبحت الجودة من اهم مفاتيح النجاح سواءً في الشركات الانتاجية أم الهيئات والمرافق الخدمية واصبح لزاما على الشركات التي تريد البقاء في سوق المنافسة امتلاك رؤى وسياسات وخطط للجودة وان تكون مفهومه من قبل العاملين ومطبقة بصورة صحيحة ، ومن هنا كان لزاما على الادارات العليا واجب الالتزام بنشر السياسة وان تعلن التزامها بتطبيقها.

ويتابع: ان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم بنشر مفاهيم الجودة وادارتها في جميع المؤسسات في الدولة العراقية سواء الانتاجية منها أم الخدمية ،وكان تشكيل اللجنة الوطنية للجودة التي تتكون من عدد من الاختصاصيين في هذا المجال ومن جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية للمساهمة مع ملاكات الجهاز بهذا العمل الكبير في ادارة عملية بناء الجودة في الدولة ومؤسساتها ،ولقد قامت هذه اللجنة بوضع تصوراتها ومقترحاتها في ما يخص الخطط المستقبلية للجودة وكان نتاج ذلك اعتماد الأمانة العامة لمجلس الوزراء تلك التوصيات، اذ حرصنا نحن في الجهاز على تفعيل إجراءات ونشاطات هذه اللجنة التي بدأت تزامنا مع اليوم العالمي للتقييس في ٢٠٠٩/١٠/١٤ التي تعد نتاجاً للجهود السابقة وثمرة الاعداد الجيد لها والتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية خاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومشروع تطوير القدرات الوطنية.

وأوضح: ان مهام الجهاز تتركز في محاور عدة لعل اولها زيادة قدراته في مجالات الفحص اذ تم وبنجاح نصب جميع أجهزة الفحص الالكترونية وبجهد ذاتي من قبل ملاكات الجهاز، وتم وضع خطة استراتيجية لمدة تتراوح من ٣-٥ سنوات لانشاء خمسة مختبرات في خمس محافظات رئيسة ذات منافذ حدودية من اجل زيادة قدرات الجهاز في الفحص ولضمان انسيابية دخول السلع المستوردة وعدم تأخرها في الحدود، وإطلاق مناقصة دولية لشركات التفتيش والفحص من اجل قيام تلك الشركات بفحص السلع المصدرة الى الاسواق العراقية في بلد المنشأ قبل تصديرها الى العراق وذلك لحين انجاز بناء المختبرات الخمسة التي سبق الحديث عنها وذلك لضمان جودة السلع المستوردة وحماية المواطن والمجتمع، كما قام الجهاز وبمساعدة فنية قدمها مشروع تطوير القدرات الوطنية باطلاق موقعها الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ ،ولقد اصدر الجهاز كذلك مجلة آفاق التقييس التي يسعى من خلالها ان تكون مجلة تصدر بشكل دوري وتعنى بموضوعات التقييس المختلفة ولها أبواب ثابتة كنتائج فحص المختبرات في الجهاز وفحص السلع المستوردة، وكذلك قام الجهاز بتشكيل اللجنة الوطنية لجودة الغذاء واللجنة الوطنية (IEC) التي تعرف بالكهروتقنية الدولية.. وفي مجال التعاون مع اجهزة التقييس وفحص السلع في الدول الاخرى قام الجهاز بتوقيع مذكرة تفاهم مع جهاز التقييس الايراني التي شملت مختلف مجالات التقييس وفحص السلع المصدرة والمستوردة بين البلدين وتفعيل مذكرات التفاهم الموقعة سابقا مع اجهزة التقييس في سوريا ومصر للسعي الى توقيع مذكرات التفاهم مع اجهزة التقييس في بقية دول العالم بهدف الارتقاء بفعاليات ونشاطات الجهاز وبذل الجهود من اجل ضمان سلامة المواطن من خلال انشطة التقييس المختلفة.

فيما يقول (كريستوفر كرالي) رئيس الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID):

- ان الوكالة تقدم مساعداتها للحكومة العراقية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والتعاون منذ عام ٢٠٠٦ مع بدء برنامج تطوير ضمن برنامج تعاون واسع مع الوزارة التي تهدف من خلاله الوكالة دعم جهودها في إجراء إصلاحات حاسمة وبناء مؤسسات رصينة كما هو الحال مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة التوعية الذي يعد تاسيسه في عام ١٩٦٥ دليلا على تطور العراق في مجال استخدامه لوسائل التكنولوجيا مقارنة بالدول المجاورة حيث كان الثاني من نوعه في منطقة الشرق الاوسط آنذاك.

ويضيف: عندما بدأت الوكالة وبرنامج تطويرالعمل مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من اجل تطبيق بحوث التقنية والمعلوماتية وتنفيذ ستراتيجية الوزارة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات خاصة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد في الوقت الراهن وان تنظيم المؤتمر الاول للجودة يعد معلماً رئيساً للجهود التي يبذلها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ليكون بمثابة معلما رئيساً لإدارة الجودة في القطاعات الانتاجية والخدمية في العراق، وكان خلاصة هذا العمل تزويد الجهاز بالأجهزة والبرامجيات ذات الصلة فضلاً عن إنشاء وحدة جديدة للرصد والتقييم لضمان فعالية وشفافية الميزانية المالية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وسيتواصل العمل خلال الستة اشهر المقبلة لتطوير قدرات الجهاز بشكل متكامل عبر التأكيد على تقديم مساعدات التقنية في مجال اقامة المؤتمرات والتعاون الدولي وتطوير الانشطة الالكترونية، إضافة الى إقامة نظام فعال لادارة المشتريات لتمكين الجهاز من اداء مهامه والتعاون مع جهات الإشراف الدولية للقيام بالإشراف قبل عملية الاستيراد واصدار الشهادات بذلك، خاصة مع منح الجهاز عقوداً للشركات الخاصة التي ستقوم بمراقبة وتفتيش السلع والبضائع التي تدخل الاراضي العراقية وما تمثله من حدث تاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعد مطلباً حقيقياً لتحقيق التنمية المستدامة في العراق كما ستؤدي الى كسب ثقة المستهلكين بقدرات القطاع الخاص في هذه المجالات.

(ريك هانكتون) رئيس مشروع تطوير تنمية القدرات الوطنية في ادارة مؤسسات الدولة من جانبه يقول: ان موضوع الجودة يعد امرا في غاية الاهمية ويلفت انتباه الكثير من المؤسسات الحكومية والدولية في الوقت الحاضر لارتباطه الشديد بحياة المواطنين وحمايتهم، ومفهوم الجودة يعني كذلك الصيغة التنافسية لفحص البضائع وادخالها الى العراق.

ويضيف: ان انتشار الفساد الاداري والمالي يتطلب ضمان جودة البضائع الداخلة الى العراق اضافة الى سعي الحكومة العراقية للتعاون مع الدول المجاورة وبقية دول العالم لضمان جودة السلع الداخلة الى العراق .

مدير عام شركة الاتصالات والبريد:

الأشهر القليلة المقبلة ستعاد الخدمة الى الهاتف الارضي في جميع المناطق وبخدمتي الانترنت والتلفزيون

■ بغداد / كريم محمد حسين

■ **كثير من مناطق بغداد لم تعد اليها خدمة الهاتف الارضي، ما الاسباب وراء هذا التأخير؟**

– في الحقيقة ان الاسباب كثيرة نحن جادون في ارجاع خدمة الهاتف الارضي لكل بيت، ولدينا دراسات، ومتابعة مستمرة، ولكن لدينا مشاكل كثيرة ومنها مشاكل (الحفر)، التابعة لأمانة بغداد، فعندما تنوي شركتنا القيام باعمال الحفر لأغراض شبكة الهاتف، فإننا نستحصل موافقات الأمانة قبل ذلك ولكن الأمانة لا تستحصل موافقتنا مما يتسبب في كثير من الاحيان بقطع الكيبلات الخاصة بشبكة الهاتف، وان ٩٠٪ من قطوعات الكيبلات في بغداد سببها الحفريات العائدة لأمانة بغداد واننا نحاول باستمرار التنسيق مع الأمانة لتلافي حدوث هذه الامور وان التنسيق دون المستوى المطلوب (برغم ان مجلس المحافظة يدعمنا وهناك تنسيق جيد مع الاتصالات) وعندما من قوم بالحفر فان امانة بغداد تطالبنا بتعويض عن الحفريات في الطرق والأرصفة وتطالب بكلفة ردمها واعادة اكسائها، وهذا من واجبنا، ونحن ندفع مبالغ التعويضات اللازمة قبل اجراء الحفريات لاغراض الشبكة وصيانتها، ولكن هي اعمال صيانة كيبلات تتسبب الأمانة بحفرياتها قطعها وهي تكلفنا ملايين لإصلاحها، ولهذا فان هذا الموضوع يحتاج الى حلول جذرية من الدولة.

بعض المحافظات مثلاً (صلاح الدين) فان مجلس المحافظة متعاون معنا في هذا الموضوع، وان المشكلة الاساسية هي في بغداد، وهي بمثابة مشكلة كبيرة.

■ **أعلنت الوزارة ومعها شركتكم في اكثر من مرة سابقة عن الكابل الضوئي في بغداد، في وقت لم تشهد خدمة الهاتف الارضي أي تطور، ما تعليقكم؟**

– بخصوص الهواتف العاطلة سابقاً (قديماً)، فقد ناقشنا في مجلس ادارة الشركة سبل اعادتها للخدمة وتكلفة الاعادة وتضع الموازنة الجديدة لاعادتها.

في الأشهر المقبلة سوف تحدث طفرة، ونحن بدورنا نحث المواطن ان يراجع الشركة لأجل إعادة خطه الى الخدمة ولدينا ارقام الشكاوى وهي معروفة للمواطنين لتسجيل شكاوى لاعادة خطوط الهواتف المقطوعة، وانا اشرف شخصياً على الشكاوى واتابع الانجاز، مع الملاك الفني الذي يعمل في الشركة.

ومن مسؤولياتنا واولوياتنا هي إعادة الهاتف الأرضي الى المواطنين كافة لكونه اقل تكلفة للمواطن ويعتبر ذا خدمة فعالة، وهناك مواطنون كثيرون يتوقون للحصول على الهاتف الارضي للاسباب التي ذكرناها، وتلك لأخفاقات وسوء الخدمة للهواتف النقالة.

ونولي اهتماماً كبيراً لإعادة الهاتف الأرضي الى الخدمة في بغداد والمحافظات كونه يشكل ايراداً كبيراً يدعم تنمية الشركة، ونحن إضافة الى إرجاع الهاتف الأرضي سنعمل على تطويره أي تقديم خدمة (الانترنت) مع الهاتف الأرضي، وبهذا نحذو حذو العالم الخارجي، كما سنقدم خدمة التلفزيون إضافة الى الانترنت باختيار البرامج التي يفضلها المشترك، ونأمل من ذلك تعزيز ثقة المواطنين بالدولة وما تقدمه من خلال مؤسساتها ومنها شركتنا.

هناك مشاريع استثمارية قادمة بدورها ستعزز جانب الاتصالات، وهذا يتطلب بيئة ملائمة للاستثمار. وخلال زيارتنا مؤخراً الى (تركيا) قد ناقشنا موضوع الاستثمار مع شركة (تركتليكم) التي لها باع طويل في خدمة الاتصالات وخصوصاً (خدمة الهاتف الارضي) وسندعو شركات اخرى لتطوير خدمة الاتصالات والهواتف الأرضية.

■ **هل أجريت تعديلات على تعرفة الهاتف الارضي، وفي أي اتجاه تحديداً؟**

– نعم لقد تغيرت التعرفة الهاتفية، اولاً تعرفة نصب الهاتف فقد كانت بحدود ٢٠٠ الف دينار واصبحت ١٠٠ الف دينار نظراً لارتفاعها كما قرر مجلس الإدارة.

وعممنا للشركات والمؤسسات والمحافظات لتشجيع استخدام الهاتف الارضي كونه اقل تكلفة، قياساً بخدمة الهاتف النقال، ورداءة الخدمات، والمساواة في أداء الخدمة، إضافة الى خدمات جانبية تشجيعية وهي كحالة استرجاع خط او صيانة خطوط فهي ستكون مجانية، وهي من دواعي اهتمامنا لزيادة تشجيع المواطنين على استخدام خدمة الهاتف الأرضي، هناك نوعان للكيبل الأرضي النوع الأول ذو القطاع (النحاسي) والنوع الثاني هو (الفايبر) للمستخدم لربط خطوط المحافظات، والخطوط الدولية والانترنت لان الانترنت حاليا يعمل بواسطة الاقمار الصناعية (الستلايت).

وان فائدة استخدام الكيبل (الفايبر) بالنسبة للاداء تفوق ١٠ اضعاف (الستلايت)، كما ان كلفة الانترنت في العراق تعتبر مرتفعة قياساً بالدول الاخرى التي يعتبر دخلها اعلى من دخل الفرد العراقي، وهذا بسبب اعتمادنا على خدمة الانترنت عن طريق الاقمار الصناعية، التي تعد باهظة الثمن، ولكن استخدام الكيبل (الفايبر) يوفر كلفة منخفضة جداً، كما انه يوفر الحصول على الهاتف الارضي إضافة الى التلفزيون وخدمة الانترنت بتكلفة منخفضة.

وقد قمنا لأجل تحقيق هذا الهدف بتوقيع عقود مع شركة (افق السماء)، لربط الكيبل الفايبر مع تركيا وهي من الشركات المتقدمة وسوف يتم انجازها بعد أسبوعين.

وقد وقعنا مع دولة الكويت، حول ربط الكيبل الفايبر وجمهورية إيران وهي شركة IQ، ونحن نعمل على الربط البحري، (الفاو – البصرة) الذي سيتم انجازه خلال العام القادم ليتم ربط الهاتف الدولي عن طريق البحر، اما الربط عن طريق الدول المجاورة للعراق فسيتم خلال الأسابيع القادمة.

■ **ما الأسباب الكامنة وراء انحسار الخدمة البريدية؟**

– موضوع البريد موضوع كبير وهناك خلل في داء الخدمة البريدية وتحتاج الى عمل وتضافر الجهود واستخدام المكننة في تطوير البريد ومنها الفرز الآلي، وقد أعلمنا الشركات أسلوب الدفع المسبق. البريد مهم جداً وفي الدول المتطورة له اهتمام خاص يوازي الاتصالات، وربما اكثر وقد سبب عدم إبراز أهمية البريد، واعماله، وتحديد اوقات الدوام الى الساعة ٣ ب.ظ، وغيرها الى الطفرة السلبية للبريد، ولكن نحن بصدد التحسين والاهتمام بهذا القطاع من خلال التعاقد مع شركات عالمية، والاستثمار في البريد من خلال المكاتب البريدية.

■ **هل تتجه شركتكم الى استيراد بدالات حديثة متطورة؟**

– نعم انه يبرز السمة الوطنية للبلد، وخاصة الطوابع البريدية التي تسمى (السفير) وهناك اهتمام جاد ولكن يحتاج الى عمل اكثر ليوازي ما وصلت اليه الدولة المتقدمة وليرتقي بمستواه الى الدول المجاورة والدول الأوروبية، وهناك فكرة ان يحول البريد الى شركة عامة، تعطى صلاحيات أكبر وهذه الموضوعات تعرض على مجلس النواب لإقرار القوانين اللازمة بشأنها لأن البريد مرفق حيوي، ويحتاجه المواطنون كافة، في العراق او في العالم اجمع.

وقريباً سوف نعمل على تفعيل وتنشيط الحركة البريدية من خلال دعم مكاتبنا البريدية بالدوام الصباحي والمسائي (١٢ ساعة) يومياً ليجد المواطن خدمة البريد بعد انتهاء الدوام الرسمي ومنه سوف تقدم الخدمات البريدية كافة اضافة الى خدمات الاتصالات ودفع اجور الهواتف.

استوردنا بدالات كثيرة منها بدالة الـ(انجين) ونعمل على موضوع (سوفت سويجز) لان التكنولوجيا الحديثة ضرورية وقد كانت سابقاً بدالات كبيرة ولكن حالياً تعتمد على البرامجيات ومنها (سوفت سويجز) اذن نحن لا نعاني من مشاكل في البدالات، ولكن في الشبكات الارضية للاسباب التي ذكرتها سابقاً، كالحفريات... الخ.

ولكن برغم ذلك نحن نعمل على تغيير شبكاتنا الى شبكات ضوئية ولدينا مشاريع ومنها المنحة اليابانية التي تبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتطوير شبكات بغداد والموصل والبصرة.

■ **ماذا عن خدمة الانترنت في الهواتف الارضية ؟ وهل هناك اتفاقيات ثنائية مع بلدان اخرى لتفعيل خدمة الهاتف والخدمات الاخرى لديكم؟**

– تكلمت سابقاً بشأن موضوع الانترنت، وتوصيله بواسطة الاقمار الصناعية (الستلايت) وهي مكلفة جداً والحل الذي وضعناه هو الضوئي والربط الدولي، وخاصة وان الخدمة الحالية رديئة وغير مقبولة وتعتبر بطيئة قياساً بالخدمة في دول العالم، وقد وقعنا ثلاثة عقود مع الدول المجاورة، كما نعمل كشركة اتصالات على موضوع شبكة (برود باند) وهي لربط الهاتف مع الانترنت.

■ **ما التنسيق بين البدالات الارضية وبدالات الهاتف النقال؟ وهل هناك تعرفة خاصة في هذا الاتجاه؟**

– الهاتف النقال، وهو (الاجازة الرخصة الرابعة) وهو موضوع يشكل من قبل رئاسة الوزراء والوزير ووزارة الاتصالات وايضاً رئيس المستشارين ثامر الغضبان لدراسة الشروط (الإجازة الرابعة) ولكن الاجازة الرابعة هي من الناحية البدائية تابعة الى وزارة الاتصالات رخصت لتكون شركة جيدة خاصة بالهاتف النقال او جزء من شركة الاتصالات.

ونحن هدفنا ليس الربح بقدر تقديم خدمة جيدة للمواطن وان اسباب دعم الدولة الاجازة الرابعة هو خدمة المواطن الذي يعاني من رداءة خدمات شركات الهاتف النقال الثلاث (زين ، اسيا، كورك) خلال الفترة الماضية وارتفاع اسعار خدماتها قياساً بالعالم والدول المجاورة.

وسيتم التركيز مع الاجازة الرابعة مع مشغل عالمي ومعروف وليس مع شركة داخلية، وأتوقع إقرار الإجازة الرابعة خلال هذا العام.

الاقتصادي
العدد (1639)السنة السابعة -الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

تقرير: الحوافز تضع حداً للركود والاقتصاد الأمريكي يتعافى

■ واشنطن / وكالات

يرى محللون أن وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث من العام الحالي كانت الأسرع منذ العامين الماضيين فيما يضع برنامج الحوافز حداً لأسوأ ركود اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

وبلغت نسبة نمو أكبر اقتصاد في العالم ٣,٢ في المائة، خلال الفترة من تموز إلى أيلول، بعد انكماش متواصل على مدى العامين الماضيين، وفق مسح استطلعت به "بلومبيرغ" آراء نحو ٦٥ محللاً اقتصادياً.

وجاء الاستطلاع قبيل إصدار وزارة التجارة تقرير إجمالي الناتج العام في ٢٩ تشرين الأول الجاري.

وفاقت أرباح قرابة ٨٠ في المائة من الشركات المدرجة في "مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠" الأرباح المتوقعة، علماً أن المؤشر بلغ أعلى مستوى له خلال عام في ١٩ من الشهر الجاري.

كما قفز مؤشر إنفاق المستهلكين في الربع الماضي بواقع ٣,١ في المائة عن الربع الذي سبقه، في أكبر مكاسب للمؤشر منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٧، وفق ما سيظهر المتوقع صدوره.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد وقعت برنامج الحوافز، وقيمته ٧٨٧ مليار دولار، إلى قانون في شباط، لدفع الاقتصاد الذي دخل أسوأ ركود منذ حقبة الركود العظيم.

ويرجح استبيان "بلومبيرغ" نمو الاقتصاد بمعدل ٢,٤ في المائة خلال الربع الأخير – من أكتوبر/ تشرين الأول حتى كانون الأول، كما سيرتفع إجمالي الناتج العام بـ٢,٤ في المائة العام المقبل، وإلى ٢,٨ في المائة في ٢٠١٠.

وتتقف آراء المحللين مع تكهنات رئيس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي السابق، آلان غرينسبان، الذي توقع نمواً غير متوقعاً للاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من العام، يصل إلى ٣ في المائة.

إلا أن ترجيحات غرينسبان اتسمت بالتشاؤم فيما يتعلق بالبطالة حيث توقع استمرار ارتفاع معدلاتها لتفوق ١٠ في المائة.

وقال غرينسبان، في مقابلة تلفزيونية في مطلع الشهر الحالي، إن نمو الاقتصاد سيتجاوز التوقعات السابقة عند ٢,٥ في المائة ليصل إلى ٣ في المائة.

وأوضح أن إبطاء أو وقف خسائر الوظائف في سوق العمل الأمريكي يختلف عن عكس ارتفاع البطالة، موضحاً أن معدل البطالة، ويقف حالياً عند ٩,٨ في المائة، وسيواصل الارتفاع قبل أن يبدأ في الهبوط مجدداً.

اطول كساد للاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية

■ لندن / وكالات

تراجع الاقتصاد البريطاني بنسبة ٠,٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، الامر الذي يعني ان بريطانيا لا زالت في حالة كساد.

وهذه هي المرة الاولى التي يتراجع فيها الناتج المحلي الاجمالي في بريطانيا بشكل متواصل لاكثر من عام ونصف منذ الحرب العالمية الثانية.

ويعني الناتج المحلي الاجمالي حجم السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال عام واحد.

وتوقع مكتب الاحصاء القومي في بريطانيا نموا بنسبة ٠,٢٪ خلال الربع الثالث من العام، الا انه تم تغيير هذه التوقعات لاحقا بعد ان افصحت ارقام شهر سبتمبر/ايلول عن عدم تحقيق اي زيادة في مبيعات الجملة.

ويرجع استمرار انكماش الاقتصاد البريطاني بشكل اساسي الى تراجع النمو في قطاع الخدمات، خاصة قطاع الفنادق والمطاعم.

ويعتمد الاقتصاد البريطاني بشكل كبير على قطاع الخدمات بشكل عام، وقطاع الخدمات المالية بشكل خاص، الامر الذي جعل خروجه من الازمة المالية اكثر صعوبة نظرا للمشكلات الكبيرة في القطاع المالي.

وبالمقابل استطاعت قوى اقتصادية كبرى في اوروبا، مثل فرنسا والمانيا، الخروج من الكساد وتحقيق نمو ايجابي خلال عام ٢٠١٠.

وينتظر ان يواصل بنك انجلترا سياساته الهادفة الى دفع النمو نظرا لاستمرار الكساد، ومن امثلتها شراء السندات الحكومية من البنوك والشركات لتوفير مزيد من السيولة لديها، وهي ما تعرف بعمليات السوق المفتوحة.

وخصص بنك انجلترا مبلغ ١٧٥ مليار جنيه استرليني لبرنامج شراء السندات من البنوك والشركات بهدف زيادة السيولة، ومن ثم تمكين البنوك من التوسع في قروضها.

الإيطاليون يطمحون لتحقيق 4 مليارات يورو من مليون مسلم يعيشون فيها

■ روما / وكالات

توصلت دراسة قام بها أحد أكبر المصارف الإيطالية إلى وجود إمكانيات هائلة لتطوير التمويل الإسلامي في إيطاليا، فيما أكد وزير التنمية الاقتصادية الإيطالي أن منطقة الخليج تعد منطقة جغرافية سياسية استراتيجية بالنسبة لبلاده.

وحسب الدراسة التي قام بها قسم الأبحاث في مصرف "مونتي دي باسكي" الايطالي، فمن المحتمل في العام ٢٠١٥ جمع مبلغ أربعة مليارات ونصف يورو، من عدد السكان المسلمين المقيمين المقدر عددهم بنحو مليونٍ وثلاثمائة ألف نسمة، حيث تشكل حالة المملكة المتحدة نمطا قابلاً للتكرار في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.

ووفق الدراسة فإن اندماج السكان المسلمين في أوروبا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ووتيرة النمو في حجم السوق المالية الإسلامية في العالم المالي، تلفت الانتباه لإمكانات قوية بتطوير التمويل الإسلامي، أي تلك الممارسات المعقدة من الأنشطة المالية والخدمات المصرفية التي تتوافق مع ما تمليه الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن سوق رأس المال الإسلامية لا تمثل سوى واحد في المائة من الأنشطة المالية العالمية، كما أن معدل النمو للأصول يتراوح ما بين ١٠-١٥ في المائة سنويا، فإن العائدات من عمليات التجزئة المصرفية الإسلامية على مدى السنوات الخمس الماضية، نمت بنسبة ٤٤ في المائة سنويا تقريباً، وفقاً لوكالة "آكي" الإيطالية للأنباء.

وعلى صعيد آخر، أكد وزير التنمية الاقتصادية الإيطالي، كلاوديو سكايولا، أن "الخليج العربي منطقة جغرافية سياسية استراتيجية بالنسبة لإيطاليا وخزان للطاقة بأبعاد هائلة."

وأوضح سكايولا، الذي كان يتحدث في منتدى "إيطاليا – الخليج" في روما الأربعاء، أنه "يمكن لإيطاليا أن تصبح مركزاً للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط."

وبينالوزير الإيطالي "مع الوزير (الطاقة والصناعة القطري) عبد الله العطية دشنا محطة للغاز الطبيعي المسال في روفيغو على البحر الأدرياتيكي، على أساس الغاز الطبيعي المسال المستورد من قطر، والتي سوف تغطي ١٠ في المائة من الطلب الايطالية."

وأكد سكايولا على أن "الفرص التجارية لإيطاليا في الخليج تتمثل بشكل رئيسي في مجال النقل والبناء والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والصحة والطب الحيوي."

مستثمرون: الملياردير الامريكي مادوف استخدم الجنس والكوكايين حوافز للموظفين

■ نيويورك / وكالات

رفع مستثمرون الاسبوع الماضي دعوى جديدة أمام محكمة نيويورك العليا، ضد الملياردير المدان برنارد مادوف، اتهموه فيها باستخدام أموالهم في توفير أجواء من "المخدرات والجنس" في العمل.

وقالت الدعوى التي تقدم بها المستثمرون إن مادوف استخدم الأموال في "توفير بيئة عمل تعتمد على إدمان الكوكايين والانحراف الجنسي"، ثم عمد إلى "تحويل أموال إلى مكاتبه في لندن عندما عرف أن السلطات الاتحادية ستصادر أمواله في الولايات المتحدة."

ويطالب المستثمرون بعقوبات وتعويضات غير محددة، في قضية جديدة تكشف المزيد من التفاصيل عن عالم الملياردير السابق، الذي يصفه مراقبون بأنه أسس "إمبراطورية مالية."

والدعوى التي جاءت في ٢٦٤ صفحة، قالت إن مادوف وخلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، بدأ الملياردير بإرسال موظفيه لشراء المخدرات ليتم تعاطيها من قبل موظفي الشركة كحوافز.

وتقول الشكوى إن بعض الموظفين والمستثمرين كانوا على علم بشراء المخدرات، وبأن شركة مادوف لخدمات الاستثمار، كانت معروفة لمروجي المخدرات على أنها "القطب الشمالي،" في إشارة إلى استخدماها المفرط للكوكايين في مكاتب الشركة.

وفي حزيران الماضي، قضت محكمة أمريكية، بحبس مادوف ١٥٠ عاماً بعد إدانته بأكبر عملية احتيال في التاريخ، بالإضافة إلى ١١ تهمة أخرى من بينها "شهادة الزور، وغسل الأموال في القضية التي احتال فيها" على عدد كبير من المؤسسات والشركات بمليارات الدولارات.

وكان القاضي قد أمر قبل ذلك ببدء تطبيق الأمر باحتجاز جميع أملاك مادوف في الولايات المتحدة والخارج والتي تقدر قيمتها بأكثر من ١٧٠ مليار دولار.

وتتضمن الممتلكات التي سيتم التحفظ عليها جميع حساباته المصرفية، والجواهر التي يملكها والعقارات، واللوحات الفنية، وأسهمه في الشركات والبنوك، وأثاث منزله، كما تشمل جميع أملاك زوجته روث، باستثناء مبلغ مالي يصل إلى ٢,٥ مليون دولار.

وعملية الاحتيال المزعومة جرت على مدى عقود من الزمن وتعتبرا أكبر عملية نصب استثمارية تمت على يد شخص واحد وقد أعلنت بنوك أسبانية وسويسرية وفرنسية وايطالية وبنوك من دول أخرى بضياع أكثر من مليار دولار بسبب مادوف.

مطار جديد بكلفة 14 مليار دولار في قطر عام 2011

■ الدوحة / وكالات

قال مسؤول حكومي ان قطر بصدد افتتاح مطارها الدولي الجديد الذي يتكلف ١٤ مليار دولار في عام ٢٠١١ مع تطلع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم الى تنويع ايرادات الحكومة وتحفيز التوظيف.

وقال رئيس الهيئة العامة للطيران المدني عبد العزيز النعيمي في مؤتمر عن صناعة الطيران بالدوحة ان المطار الجديد سيستوعب ٢٤ مليون مسافر و١,٤ مليون طن من البضائع سنويا.

واضاف النعيمي ان المطار الجديد سيقام على مساحة تتجاوز ٢٢ كيلومترا مربعا.

وتضخ قطر مليارات الدولارات في تطوير البنية التحتية لتنويع موارد الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز والتحول الى مركز للنقل بين أوروبا وآسيا.

وتتنافس قطر مع أبوظبي ودبي على لقب مركز النقل في الخليج ويعمل الثلاثة على تعزيز طاقة المطارات.

وتشهد الناقلة الوطنية شركة الخطوط الجوية القطرية التي يتكون أسطولها من نحو ٧٠ طائرة توسعا سريعا.

وتأمل الشركة في اضافة ٤٢ طائرة خلال أربع سنوات ولديها طلبيات لاكثر من ٢٢٠ طائرة بقيمة ٤٠ مليار دولار.

كانت الناقلة الخليجية طلبت في الاونة الاخيرة ٢٤ طائرة ايه ٣٢٠ من ايرباص خلال معرض باريس الجوي وقالت ان التسليمات ستبدأ في نهاية ٢٠٠٩ وتستكمل بحلول ٢٠١٢.

الكويت قد تسجل 34 مليار دولار فائضا في موازنتها العامة

الكويت / وكالات

قالت صحيفة أوان اليومية ان من المتوقع أن تسجل الكويت فائضا يبلغ ٩,٧٥ مليار دينار (٣٤,١٤ مليار دولار) في موازنتها للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ اذا ظلت أسعار النفط عند مستوياتها الراهنة.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر بوزارة المالية ان من المتوقع أن تحقق الكويت فوائض تبلغ نحو ٥,٥ مليار دينار في الاشهر الخمسة المقبلة حتى نهاية السنة المالية في اخر مارس اذار المقبل.

وأضافت أن أسعار النفط الحالية حول سعر ٨٠ دولارا للبرميل سترفع فائض موزانة الكويت التي بنيت على افتراض أن سعر الخام ٣٥ دولارا للبرميل.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري أظهرت بيانات رسمية أنه خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام الجاري سجلت الكويت فائضا قدره ٤,٢٥ مليار دينار بفضل ارتفاع ايرادات النفط.

وفي السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حققت الكويت فائضا في الموازنة بلغ ٢,٧٤ مليار دينار بفضل أسعار النفط رغم أنها افترضت أن سعر البرميل سيبلغ ٥٠ دولارا.

الاقتصادي | العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد:

أزمة المياه سببها ثلاثة عوامل داخلية وخارجية ومناخية ونتطلع إلى إبرام اتفاقيات ملزمة

تفاقمت مشكلة المياه خلال الفترة الاخيرة بشكل دق ناقوس الخطر من جفاف مطبق سيلقي بظلاله حتما على القطاعين الزراعي والصناعي فضلا عن حاجة مياه الشرب . (المدى الاقتصادي) حاورت وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد بشأن الأزمة المائية وستراتيجية الوزارة لادارة الموارد المائية .

■ حوار / احمد العابدي

■ **مشكلة المياه في العراق، هل هي في طريقها الى الحل أو مزيدا من التعقيدات؟**

– مشكلة المياه ليس مشكلة محلية إنما كل المنطقة تعاني من هذه المشكلة ، فمنذ ثلاث سنوات معدل سقوط الأمطار دون المعدل وخاصة في العراق فهي لا تصل الى ٥٠٪ من المعدل اضافة الى قلة الثلوج من المناطق المرتفعة التي كانت تساعد على ارتفاع مناسيب الأنهر والبحيرات وهذا هو عامل المناخ فنحن دولة المصب تصرفات دول المنبع لها تأثير مباشر عن كمية ونوعية المياه التي تصل لنا.. في السابق لم تكن هناك سدود كالتي موجودة ألان في تركيا وسوريا ، العامل المهم الأخر هو تصرفات دول الجوار والمقصود بها الخطة التشغيلية المائية لتركيا وسوريا وإيران فقد كانت المياه العذبة تنساب من الجبال في تركيا عبر سوريا ومن جبال ايران من دون حواجز أو سدود منذ الأزل حتى أوائل السبعينيات من القرن الماضي حين قامت دول الجوار بأنشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية ومازالت مستمرة في انشاء المزيد منها من دون الأخذ بنظر الحسبان ما يترتب من نقص في الواردات المائية المنسابة الى العراق وتدهور نوعيتها حيث يوجد عدد من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الواردة اليها وخزنها أما بالنسبة لروافد نهر دجلة فأن ايران قامت بقطع مياه معظم الروافد التي تغذي نهر دجلة بشكل تام كرافدي الوند والكرخة وتحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب الى داخل الاراضي الايرانية ما ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير في شط العرب وتأثر الاراضي الزراعية ونوعية مياه الشرب في محافظة البصرة نتيجة اعطاء مجال للمد في الوصول الى مدينتي القرنة والفاو أحيانا لعدم وجود قوة دافعة للمياه المالحة.

وتابع قائلا : كما ان معظم دول المنبع بدأت بتوسيع الأراضي الزراعية وهذا الأمر يتطلب كميات كبيرة من المياه كل هذه العوامل هي عوامل خارجية والكل يعلم ان نهر الفرات يمر بسوريا قبل ان يصل الى العراق، أما نهر دجلة فأن كمية السدود قليلة جدا ولكن كمية كبيرة من واردات المياه في نهر دجلة تأتي من الروافد التي منبعها ايران والأخيرة أيضا بدأت بتغيير مجاري بعض الروافد وقطع المياه عن الأنهر والروافد كنهري الكارون والكرخة وهذا الأمر له تأثير كبير على مناطق جنوب العراق وهذا الأمر مرتبط بتصرفات دول الجوار، وهناك عوامل أخرى منها عدم تطبيق الطرق التكنولوجية الحديثة في ادارة الموارد المائية في وزارة الري سابقاً ادت الى تخلفها عن التطور العالمي بعدة عقود وان اللامبالاة التي ابداها النظام السابق تجاه العلم والهندسة مرتبطة بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق حرمت المهندسين والعلماء من فرص التعاون ونقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي ورثنا تركة ثقيلة من التخلف والاهمال في المجالات كافة ومنها الموارد المائية وهذه بحاجة الى فترة زمنية طويلة وتخصيص مبالغ كافية من الميزانية الاستثمارية للدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي المهم.

كما لم تكن وزارة الري سابقا تمتلك اعداداً كافية من المكائن والاليات الضرورية لانجاز المشاريع والإعمال في المجالات الاروائية المختلفة . كذلك ان العراق يمر بسنوات شحيحة متعاقبة منذ العام ١٩٣٣ وكان الاسوأ فيها تعاقب ثلاث سنوات مائية هي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و

٢٠٠١ والآن تتكرر الشحة المتعاقبة منذ العام المنصرم ٢٠٠٨ والعام الحالي ٢٠٠٩ ماتؤشر هذه الحالة تأثير ظاهرة الانحباس الحراري الذي يشهده العالم على ندرة سقوط الامطار والتغيير المناخي.

■ أرجعتم مشكلة المياه الى ثلاثة عوامل داخلية وخارجية ومناخية ، بالعودة الى العوامل الخارجية الا توجود مفاوضات مباشرة مع هذه الدول ثم لماذا لا يتم توقيع اتفاقية كالتي توقع بين الدول المتشاطئة؟

– وزارتنا والحكومة نسعى من خلال الحوار والمفاوضات بين دول الجوار لتحسين الوضع المائي في العراق قبل شحة المياه وعقدنا لقاءات عدة مع سوريا وتركيا من اجل الوصول الى ذلك وبرغم وجود عدد من المعاهدات والبروتوكولات الثنائية بين العراق ودول الجوار في ما يخص القسمة العادلة والمنصفة والحقوق المكتسبة للانهار الدولية المشتركة بغية الحصول على حصصنا من هذه المياه الا انه لاتوجد اتفاقيات ملزمة وفق القوانين والاعراف الدولية مما قد يسبب مشاكل بين هذه الدول في المستقبل ونذكر في هذا المجال المعاهدات والبروتوكولات،

فبين العراق وتركيا توجد معاهدة عقدت بين تركيا والحلفاء في لوزان نصت في مادتها: (ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات) وهناك معاهدة بين تركيا و العراق بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩ تضمن البروتوكول رقم(١) الملحق بهذه المعاهدة أحكامًا تنظم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وان المادة الثالثة من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق و تركيا كانون الثاني ١٩٧١ تنص على (بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة) وهنالك بروتوكول بين العراق وتركيا انضمت إليه سوريا نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية – السورية – العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات.

بين العراق و سوريا توجد معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سوريا والعراق عقدت بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية،

كما انه بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧ عقد اتفاق بين العراق وسوريا ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود التركية – السورية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا .

كذلك يوجد اتفاق بين العراق وسوريا على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام ٢٠٠٢ (اعتمد الاتفاق على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية)، ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ١,٢٥٠ مليار م٣ سنوياً ، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا وان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية من المياه الى العراق من خلال زيادة الحصة المائية في نهر الفرات.

وأوضح: تم توقيع بروتوكول القسطنطينية بين إيران والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بوساطة بريطانيا وروسيا تضمن التوصل وتحديد تعريف للحدود العثمانية – الفارسية.

وبعد ذلك عقدت معاهدة ١٩٣٧ بعد عرض النزاع على عصبة الأمم واستناداً الى برتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، ألغيت هذه المعاهدة من جانب ايران عام ١٩٦٩.

ثم توصل العراق وإيران الى اتفاقية عام ١٩٧٥ سميت بـ(اتفاقية الجزائر) نصت على إجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الافادة من الأنهار الحدودية المشتركة بين البلدين ، اعتماداً على ما نص عليه بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤، الا ان هذه الاتفاقية ألغيت من الجانب العراقي عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠.

ويتضح مما مر بان الجانبين التركي والإيراني وبرغم المناقشات والاجتماعات المستمرة معهما ان ليس لديهم رغبة في اية اتفاقيات فهم كما يقولون نحن بحاجة الى وقت وللأمانة أقول: ان اتصالاتنا مستمرة ونحن نعلمهم كل يوم بمعدل كميات المياه التي لدينا خلال الفترة الماضية وصل معدل المياه في نهر الفرات بعد اتصالاتنا الى ٤٤٠ م مكعب في الثانية وهو أحسن من السابق فحاجتنا هي ٥٠٠ م مكعب في الثانية وبشكل دائمي ونحتاج الى ان تكون روافد نهر دجلة بشكل طبيعي واذا كانت هناك فكرة إنشاء سدود في تركيا وسوريا وإيران يجب ان نوافق عليها.

■ قلتم ان هذه الدول ليس لديها استعداد لعقد اتفاقيات تنظم الحصص المائية فيما بينها الى ماذا يرجع عدم الاستعداد هذا، وهل لديهم مطالب معينة من التوقيع أو الاتفاق؟

– هم يقولون أنهم غير جاهزين لعقد هكذا اتفاقيات ، وكل دولة لديها مصالح وللأمانة أقول أنهم لم يطلبوا أي شيء، بل أنهم أعلنوا في كل مرة أنهم يجب ان يستخدموا المياه بشكل يخدم مصالح الدول الثلاث وقد ساعدونا في بعض الأوقات في مسألة الاطلاقات ولكن نحن نسعى لضمان وجود كميات عادلة وللمستقبل نتطلع الى عقد هكذا اتفاقية .

■ هناك أيضا العامل الداخلي، البعض يرى ان السدود الموجودة حالياً غير كافية وان هناك كميات كبيرة تهدر يوميا ؟ ماذا قدمت وزارتكم من اجل الحفاظ على الثروة المائية؟ وهل هناك نية لبناء السدود؟

– بلا شك ان هناك سوء تخطيط للمياه داخل العراق الذي اضطلعت به السياسات السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣/٤/٩ وكذلك الحصار الاقتصادي على العراق ادت الى تعطيل العملية التنموية وتردي الخدمات في القطاعات المختلفة ومنها قطاع الموارد المائية وعدم وضع خطط واضحة لاستخدامها ولم يول النظام السابق مشاريع الري الاهتمام الكافٍ واصبحت الاراضي بوراً غير صالحة للزراعة وأهمل تنفيذ العديد من المشاريع التي كان من الممكن تنفيذها في العهد السابق والافادة منها كما أهمل وضع الخطط اللازمة لصيانتها وحسن تشغيلها ومعظم تلك المشاريع التي أقيمت في البلاد تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك اكثر من (١٢٦٦٨٩) كيلومتراً من القنوات والمبازل الرئيسة والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة واعادة تأهيل.

وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيئ وتحتاج الى صيانة وإعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسة والفرعية .

ان عملية تحسين وتطوير واقع الموارد المائية وتنفيذ المشاريع الاروائية الستراتيجية المهمة بهدف استغلال المياه المتوفره بشكل أمثل خاصة في المرحلة الانتقالية الحالية الصعبة يتطلب توفر الظروف الامنية المناسبة في مواقع تنفيذ المشاريع إضافة الى تهيئة المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في مجالات الموارد المائية خاصة في مجالات تنفيذ المشاريع الاروائية وتنفيذ السدود ذات الاغراض المتعددة والافادة من نتائج كري الانهر وكذلك استثمار المياه الجوفية وانشاء مناطق سياحية وعائمة داخل الانهر اضافة الى امكانية استغلال المصب العام للاغراض الملاحية وكذلك الافادة من مياه المصب العام بعد التحلية لاغراض الزراعة وتغذية الاهوار كما يتطلب توفير التخصيصات المالية المطلوبة ضمن الميزانية الاستثمارية لتأمين تنفيذ المشاريع الجديدة ونشاطات الوزارة المختلفة وتطوير وتحسين المشاريع القائمة.

لقد كانت الستراتيجية المعدة من قبل وزارة الري في النظام السابق هي لغاية العام ٢٠٠٠ ولم يتم تعديلها منذ اعدادها في عام ١٩٨٢ ويعتبر هذا خللاً كبيراً وواضحاً ولكننا حاولنا ومنذ تشكيل وزارة الموارد المائية البدء بوضع استراتيجيات واضحة بدءاً من استراتيجية (٢٠١٠- ٢٠١٤) ثم استراتيجية لغاية عام ٢٠٣٠ (وهي خارطة الطريق)، ومن الطبيعي ان مثل هذه الستراتيجية تحتاج الى وقت وجهد وهي بمثابة السياسة المستقبلية للوضع المائي في العراق بشكل متكامل وستحال الى احدى الشركات الاجنبية لتنفيذها والتي تتضمن المتغيرات التي تحصل في المنطقة والعالم وعلى الخطة التشغيلية لدى دول الجوار وزيادة الاستثمار في تطوير الموارد المائية وذلك بانشاء السدود الكبيرة والصغيرة والمشاريع الاروائية التي يتطلب تنفيذها لزيادة وتنظيم الارواء في المشاريع القائمة والمستقبلية واستصلاح الاراضي وادخال الطرق الحديثة في الري (الري بالرش والتنقيط) في العديد من المشاريع الاروائية، اذ أن هذه الطرق تؤدي الى توفير المياه التي نحن باشد الحاجة اليها في ظروفنا الحالية والمستقبلية، كما تعمل الوزارة وبهمة الان وفي الخطط الاستثمارية القادمة الى تحسين شبكات الري والبزل وتبطين القنوات الترابية وجعلها مبطنة مما يقلل الفاقد المائي وعدم التبذير في استعمال المياه وبخاصة وان العراق يواجه شحة في الموارد المائية.

وهناك عدد من المشاريع المهمة التي ستقوم الوزارة بالمباشرة بتنفيذها ضمن الخطة الستراتيجية (٢٠١٠- ٢٠١٤) ففي مجال السدود الكبيرة سيتم بناء سدود (بخمة وبادوش ومنداوة وعلى نهر الخازر سدي باكرمان وخليكان وسد طق طق وقره علي وليتان) وتنفيذ المعالجة الجذرية والدائمية للمشاكل الهندسية والجيولوجية نتيجة التآكل الحاصل في اسس سد الموصل الذي يعتبر من اهم واكبر السدود في العراق اضافة الى تنفيذ عدد من السدود الصغيرة في الصحراء الغربية مثل (الغدف وحامر وعرعر).

وقد بنينا في الرمادي الكثير من السدود وبحدود ستة لجمع المياه للشرب والزراعة والمواشي وهي عملية مستمرة وكذلك الحال في كركوك وسوف نضع حجر الأساس لسد خاصة جاي وهناك لدينا برنامج لبناء السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والعراق بحاجة الى هذا البرنامج من اجل حجز اكبر كمية من المياه السطحية خلال موسم الشتاء للافادة منها خلال موسم الصيف.

■ يقال ان هناك كميات كبيرة من المياه العذبة تهدر يوميا من خلال شط العرب الذي يصب في البحر؟

–هذا غير صحيح، لان سبب ازدياد الملوحة في شط العرب ان كمية المياه العذبة الواصلة من مياه نهري دجلة والفرات اقل من السابق ونحن نحتاج الى كمية من المياه العذبة لدفع المياه المالحة للبحر نتيجة للمد البحري وهذا أمر ضروري، في السابق لدينا كميات كبيرة من نهر الكارون تصل الى ١٤ مليار متر مكعب وهذه الكمية غير موجودة لذلك تصل مياه البحر الى شمال القرنة.

■ من مهام وزارتكم استصلاح الأراضي ولكن هناك نسباً متزايدة للتصحر أيهما ألان هو أكثر من حيث نسبة الاستصلاح أم التصحر؟

–عملية استصلاح الأراضي عالية الكلفة أيضا ولدينا خطة في هذا الشأن أولا لتقليل كميات المياه المستعملة في الري وللتقليل من التصحر وليس هناك أرقام محددة للتصحر لأنها مرتبطة بكميات المطر والتشجير وفقد زرعنا نحو ستين ألف شجرة في جميع المحافظات وهذه العملية تحتاج أن تكون مستمرة ودائمية، وهذا الأمر. مرتبط بتخصيصات المبالغ التي تتطلبها عمليات استصلاح الأراضي الزراعية.

■ بما ان التخصيصات المالية لوزارتكم غير كافية، ما الحل برأيكم لتنفيذ كل هذه المشاريع؟

– الجزء الأكبر من ميزانية العراق يعتمد على واردات النفط ونحن نأمل زيادة الإنتاج للنفط وحسب التقارير فأن زيادة إنتاج العراق للنفط بعد ثلاث سنوات الى (٥) ملايين برميل نفط يوميا ما يعني انجاز الكثير من المشاريع وفي الوقت نفسه نحن نشجع المستثمرين لتنفيذ المشاريع الاروائية والزراعية ونشجع أيضا بعض المؤسسات المالية لدعم المشاريع وبشكل قروض لتنفيذ الكثير من المشاريع.

■ ما البديل برأيكم في حالة استمرار سنوات الجفاف وعدم التزام تركيا وسوريا بحصص عادلة للعراق؟ ثم هل المياه الجوفية يمكن ان تكون بديلاً ناجحاً للمياه ؟

–محاولتنا متواصلة وهناك مباحثات مع الجانب الإيراني في هذا الشأن وكذلك مباحثاتنا مستمرة مع تركيا وسوريا ومحاولاتنا مستمرة وخطواتنا جيدة وهناك بعض النتائج جيدة ونحن نحاول ان نحسن أدارة الموارد المائية من خلال استعمال المياه مرتين بالنسبة للزراعة وهناك الكثير من الافكار وفي مجال الافادة من المياه الجوفية وضمن الستراتيجية الموضوعة فان خزينها يشكل كميات محدودة وبالامكان استثمارها لاغراض الشرب والزراعة لمساحات محدودة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية، ففي هذا المجال فقد تم حفر (٣٣٤٥) بئراً مائيا منذ ٢٠٠٣/٦/٣٠ لغاية ٢٠٠٩/٨/٣١ وان المخطط ضمن الخطط الستراتيجية القادمة ان تقوم الهيئة العامة للمياه الجوفية بحفر (١٠٠٠) بئر سنوياً في محافظات العراق كافة اضافة الى حفر آبار متعددة للقطاع الخاص.

■ ماذا عن خطط لإنعاش الاهوار؟ وهل بالإمكان إعادة إحياء الاهوار مع أزمة المياه التي يعاني منها العراق؟

– وجود الاهوار مرتبط بكميات المياه ونحن بدأنا في عام ٢٠٠٤ بخطوات فنية لإنعاش الاهوار وقد وصل الى ٨٠٪ عام ٢٠٠٧ هذه خطوات جبارة ولكن خلال السنين الماضية حدث انخفاض منسوب المياه وقلة الأمطار أثرت على هذا المشروع ولكن ولو تحسن الوضع المائي بالتأكيد سوف يتحسن الوضع في الاهوار والمسطحات المائية.

الاقتصادي | العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

لا أحد يشعر بهم ..البطالة معدلات ما زالت مرتفعة

كابوس يبتلع أحلام الشباب في الحصول على مستوى معيشي لائق

تحقيق / آمنة عبد النبي

تساؤلات وهموم معيشية مزمنة لا يزال اغلب الشباب وخريجي الدراسة الأكاديمية يطلقون صرخاتها بوجه كابوس البطالة تلك الآفة الاجتماعية التي اعتادت ان تكتم أنفاس الأمل في نفوسهم الفتية وتحيله الى حفنة من السراب تبددها كل عام صخرة الواقع الصماء!!

عمالة ولا ذل البطالة

أول من طرق مسامع (المدى الاقتصادي) بتساؤلاته هو حيدر عنكود الشاب الذي حكي لنا عن رحلته الطويلة والشاقة في تحدي آفة البطالة وكيف حاول الابتعاد عن أشباحها بكل صورة حينما بدأ حديثه:

-لي رحلة طويلة مع قضية البطالة ذلك المرض الاجتماعي الذي أصبح كل من يدخل الى الجامعة او من لم تسعفه ظروف الحياة لدخولها يحمل في داخله هم البطالة وهاجسها فالكل أصبح يشترك في تلك المعاناة فأنا على سبيل المثال لم تسع ظروف عائلتي ان أكمل دراستي الجامعية وحتى الإعدادية وانما اكتفيت باستحصال شهادة المتوسطة متوجهاً صوب الاعمال الحرة فعملت قبل خمس سنوات في مسطر العمالة وبقيت لمدة سنتين في ذلك العمل الشاق الذي هو ارحم من ذل البطالة برغم ان ما معروف عنه انه بالكاد يغطي نفقات معيشية ليوم واحد الى ان قررت بعد السقوط في ان أجرب حظي نحو وظائف الدولة ولكن للأسف لم احظ بفرصة كوني لا احمل سوى شهادة المتوسطة فرضخت للأمر الواقع بعد ان منيت بالإحباط اكثر من مرة ففكرت حينها بالانتساب الى القوات الأمنية، فكما تعلمين ان الشهادة لا تقف حائلا بين الداخل اليها إضافة الى ذلك فهي تتمتع براتب ودخل شهري كبير وكفيل بتغيير حياتي ومستقبلي جذرياً وفعلا بعد معاناة ووساطات عدة في قبولي للانتساب تم ذلك وبقيت في ذلك المجال مدة سنتين تقريباً ولا أنكر بأن ظروفي المعيشية قد تحسنت كثيراً بفضل الراتب الذي كانت قيمته تغطي ما نلاقيه من مخاطر قد تكلفنا التضحية بحياتنا وفي أي لحظة ولكن ما باليد حيلة كما يقولون.. بعد مرور هاتان السنتين بدأت موجة الإرهاب والاقتتال الطائفي فأفرزت تداعياتها على الشارع العراقي وكنت ممن القت عليهم بظلالها السلبية فقد وصلني تهديد مباشر يمهلني فيه أصحابه اياماً معدودات كي اترك سلك الأمن وإلا فستكون حياتي هي الثمن القادم لا محالة فاحترت ماذا افعل وكيف أتصرف ولم أجد أمامي من سبيل سوى الرضوخ وترك الوظيفة حفاظا على حياتي وهنا عدت بعدها عاطلاً وظل الحال على ما هو عليه لأكثر من عشرة أشهر بعدها بدأت الأوضاع الأمنية تستقر بعض الشيء وظهرت مجالس الصحوات فسارعت بعد ان ضقت ذرعا من البطالة الى الانتساب اليها وبالرغم من ان راتبها ليس بالكبير لكن هو أفضل من الحاجة الى الآخرين وذل البطالة استمر الحال أيضاً لمدة سنة.. ومرة أخرى ظهرت موجة استهداف الشباب العاملين بالصحوات وهنا بفعل ضغط عائلتي وحرصهم على حياتي اضطررت الى تركها مجدداً والعودة الى (سجن البطالة) وهو ما انتهت اليه حالتي اليوم بانتظار أي فرصة للعمل وحاليا انا أقوم بالتهيؤ لإكمال دراستي الإعدادية تبعا للنظام الخارجي عسى ان تهيئني هذه الشهادة للظفر بفرصة عمل في مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية.

تؤرق ليلي ونهاري

لم يمض على تخرجها سوى ثلاثة أشهر من الجامعة المستنصرية، كلية التربية وأصبح هم الحصول على وظيفة في دوائر الدولة هو شغلها الشاغل وهاجسها الأكبر بالحياة انها الشابة (بتول العزاوي) التي تحدثت لنا بقلق مفرط عن قضية البطالة وتداعياتها قائلة:

لم تعد مشكلة البطالة هي أزمة او مأزق بسيط يمكن حله او تجاوزه وانما هي اليوم بمثابة هاجس وهم كبير يثقل صدور الطلبة وبإمكانه أن يخيم على حياتهم ويقتل كل فرحة يحصدونها بعد سنوات الدراسة الأربع لاسيما نحن الفتيات اللواتي لا تترك أمامهن البطالة من خيار سوى الجلوس بالبيت او القبول بأول عريس يطرق الأبواب وتلك هي الحقيقة علماً ان العمل بثمرة الدراسة الأكاديمية هو جزء لا يتجزأ من شخصية المرأة وكيانها ووجودها في المجتمع ومن حق أي إنسان ان يحصل من مجهوده الشخصي ومثابرته التي افنى سنوات طوال من اجلها على مكانة اجتماعية ودخل مادي يجنبه الحاجة الى الآخرين ويحسسه في ذات الوقت بقدرتة على العطاء والنجاح فأنا على سبيل المثال مضى على تخرجي مدة ثلاثة أشهر قمت خلالها بتقديم طلبات عدة للتعيين وفي اكثر من وزارة ومؤسسة حكومية وكذلك الى مركز التشغيل فقد تصيب احداها ولو بعد حين مع العلم المفروض أن تعييننا نحن خريجي وخريجات كلية الآداب قسم اللغة العربية يختص بوزارة التربية، لكن للأسف ان الدرجات الوظيفية التي تقدمها الوزارة في كل عامٍ للخريجين تختلف عن هذه السنة ونسبتها ضئيلة جداً ومحصورة على اختصاصات معينة ونأمل في الأيام القادمة ان تتغير الأمور نحو الأحسن فلا يملك سوانا غير انتظار الأمل.

راتبها مغر

المهندس الكهربائي سلام منسي ،لم يصمد أمام البطالة كثيراً فقرر ان يستبدل تخصصه الهندسي براتب مغرٍ وفي اختصاص يبعد عن مهنة الهندسة بعد السماء عنً الأرض حينما تحدث لنا عنه قائلاً:

-كحال أغلب الخريجين اليوم في العراق انهيت دراستي الجامعية بانتظار فرصة التعيين التي لا اعرف كيف سأحصل عليها ومتى سأقوم ببناء مستقبلي وهي اشبه بالحلم والأمنية التي لا ينال تحقيقها سوى من له حظوة في مؤسسات الدولة ودوائرها فلم اجد على اثر ذلك سوى ان اقدم طلبي للتعيين وأجرب حظي مع مركز التشغيل.. في بادئ الامر كنت ارغب بالعمل في البنية التحتية الا انني لم أوفق فحصلت وعن طريق المركز على وظيفة أهلية في شركة معينة ولكن للأسف كانت كل مواصفاتها مخيبة للآمال فوقت العمل فيها يمتد الى الساعة الثامنة ليلا الى جانب ان راتبها ضعيف جدا ولا يوازي هذا الوقت والجهد المبذول ولا توفر واسطة نقل للمنتسب لديها فرفضتها الى ان تم تنسيبي بعد ذلك الى وزارة الدفاع وانا حاليا اعمل ضمن تشكيلاتها العسكرية واجد ان مردودها المادي هو جيد جدا لي كشاب يأمل في تكوين مستقبله برغم بعدها وتقاطعها مع التخصص الهندسي الذي أفنيت عمري في الوصول اليه.

نريد حلاً .. لا وعوداً

غالبتها العبرة وهي تتحدث عن درجة الامتياز التي نالتها باعتبارها الأولى على قسم التاريخ في كلية الآداب جامعة الإمام الصادق انها الخريجة رحاب قاسم التي قالت:

- المفروض نحن الأوائل الثلاثة أي الحاصلين على درجة امتياز يكون تعييننا مركزياً أو نكون على الأقل أساتذة معيدين في الجامعة، لكن للأسف نحن لا نعرف على أي وزارة يعود تنسيبنا لذلك وبعد ان فقدنا أي أمل في الحصول على وظيفة داخل جامعتنا اتجهنا صوب مركز التشغيل عسى ان نحظى بأي فرصة للتعيين في دوائر الدولة وقد اخبرنا القائمون هنا بأن المراجعة دورية هنا اي كل ثلاثة اشهر وقد اخبرونا بأن الفرص متاحة وقد يكون بالإمكان تنسيبنا اليها هي اختصاص الحاسبات والإعلام والسكرتارية التي اخترتها كفرصة عمل والآن نحن بصدد تقديم دراسات عليا مع العلم اننا كنا نأمل في السابق ان نجد تعييناً مركزياً يجعلنا نشعر بالثمرة المادية والاجتماعية التي ننتظرها لكن للأسف اليوم نحن مضطرين الى التعلق باي فرصة عمل كي تعيننا على تحمل تكاليف الدراسات العليا لاسيما وانني انوي اكمال دراستي ولا اعتقد بأن عائلتي قادرة بعد هذا

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

متى تعاد الحياة الى سوق الصفافير

الاقتصادي

فوضوية التجارة في سوق الرصافي

الاقتصادي

اسواق المبيدات في السنك وسط بغداد

الاقتصادي

سوق بغداد للاوراق المالية يدخل التداول الالكتروني

المشوار الدراسي الطويل ان تنفق علي بعد الآن علما اننا عائلة محدودة الدخل ووالدي يمتهن الاعمال الحرة و لدي ثلاثة أخوة ما يزالون يواصلون دراستهم، لذا انا مضطرة اليوم للتعلق بأي فرصة عمل أجدها وبأي راتب وبودي ان أوجه عتبي على وزارة التربية متى يجدون حلاً لمأساتنا مع العلم اننا أربعة وتسعون طالباً وطالبة؟ ترى ماذا سيكون مصيرنا؟

■ الوظيفة حصة من له حظوة في مؤسسات الدولة ودوائرها

■ تم زج الكثيرين من الذين أهلتهم مراكزنا التشغيلية في سوق الاعمال المختلفة

نسعى لاستيعاب الجميع

حصيلة تلك التساؤلات والهموم التي بددتها صخرة الواقع العراقي المرتبك حملناه على شاكلة اسئلة الى وزراة العمل والشؤون الاجتماعية وتحديدا دائرة التشغيل والتدريب المهني فأجابنا عليها مدير المركز المهندس عزيز ابراهيم قائلاً:

– الدائرة العمل في مركز التدريب التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتضمن جزئين من العمل، الشق الأول يتعلق بمجال تدريب العاطلين عن العمل والراغبين فعليا في تحسين أوضاعهم والأشد احتياجا للعمل وذلك من خلال مراكزنا التدريبية المنتشرة في عموم محافظات العراق عن طريق إكسابهم المهارات الفنية والعملية التي تؤهلهم للعمل في سوق العمل المفتوح

وفعلاً تم زج الكثيرين من الذين أهلتهم مراكزنا في سوق الاعمال المختلفة او تلك التي تأتي حسب احتياجات السوق المحلية وحسب طبيعة المهن، اما الشق الثاني من خطة مركزنا فقد بدأتاها من تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦ وأيضاً كانت من خلال المراكز التشغيلية المنتشرة في بغداد والمحافظات كذلك التي عددها خمسة وعشرون مركزاً تدريبياً تقوم هذه المراكز بتسجيل العاطلين عن العمل ومن كلا الجنسين في كل مركز من خلال قاعدة بيانات خاصة مرتبطة بالقاعدة الرئيسة في بغداد عن طريق استمارة يملؤها المتقدم للعمل بمعلومات عامة ومن الأنشطة الأخرى التي دأب مركز التشغيل على تقديمها هي قضية القروض الصغيرة التي يمكن للعاطل الاستفادة منها في المشاريع الإنتاجية الصغيرة وقد قسمت على دفعتين الأولى في سنة ٢٠٠٧، اما الثانية فقد كانت في سنة٢٠٠٨ ويمكن القول بأن اغلب القروض التي استلمها المتقدمون قد تم إنفاقها في مشاريع مدرة للدخل وتناسب إمكانية الأفراد وقدراتهم، اما المهن الاخرى التي وفرها مركزنا وأهل العاطلين على أساسها فهي السائدة في السوق كاللحام والتأسيسات الصحية والكهربائية والنجارة وتصليح السيارات وبعض المهن ترتبط بحاجة المحافظات وفي ما يخص النساء العاطلات عن العمل والمهن فهي متوفرة فيمكن القول بأن مهنة الخياطة النسائية هي الاكثر طلبا بذلك الشأن.

■ وعن العاطلين الذين انهوا بعد رحلة الدراسة الأكاديمية تخصصاً علمياً مرموقاً المهندس عزيز أضاف قائلاً:

– بطبيعة الحال ان الدورات التأهيلية التي يقدمها مركزنا تقسم حسب الاختصاصات والمؤهلات فالعاطلون الذين انهوا على سبيل المثال دراسة البكالوريوس فستكون دورات الحاسبات والمهن الدقيقة هي من حصتهم اما العاطلون الذين لم يكملوا التخصص المذكور أعلاه أي أدنى مستوى علمي فستكون مهنة النجارة واللحام والخياطة هي من نصيبهم.

وأود الإشارة هنا الى انه وبعد موافقة مجلس رئاسة الوزراء فقد تم تخصيص لكل مشارك خمسة الآف دينار عن كل يوم تدريبي كمساعدة وتحفيز له وان الفئات العمرية المشمولة والمحددة لدينا تتراوح اعمارها ما بين ١٥–٥٠ سنة وبانتهاء مدة تأهيلهم يتم زجهم الى الوزارات والدوائر الحكومية والقطاع الخاص وحسب ما يردنا من احتياجات ولكلا الجنسين ولعل النساء بالدرجة الأولى فنحن خصصنا كما أسلفت خمسة مراكز تدريبية لهن اثنين في محافظة الناصرية وثلاثة في محافظة بغداد لان نسبة العاطلات عن العمل من النساء هي كبيرة جداً وتحتاج الى توفير مهن تلائم طبيعة المرأة لكي يحظين بالتشجيع والدعم والاهتمام وأيضاً لابد من الإشارة هنا الى اننا في السابق اي قبل عام ٢٠٠٨ كانت القروض المقدمة من قبل مركزنا تقتصر على فئات محددة لكن بعد العام المذكور أضفنا لها فئات المتضررين من العمليات الإرهابية وأي عاطل عن العمل وبرأيي ان الثمرات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الخطوات قد تركت أثرها الذي لمسناه من خلال لجاننا التفتيشية والمراقبة لسير العمل المرتبط حتما بطبيعة العاطل ومدى حرصه ورغبته في إصلاح حاله.

الاقتصادي
العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

العمالة الوافدة بين الرفض والقبول

■ حيدر شامان الصافي×

هل نحن فعلا بحاجة ماسة لهذه العمالة في العراق؟ وما الحاجة الفعلية لهم؟ وهل ايجابياتهم تفوق سلبياتهم كي يتم الإبقاء عليهم والاستمرار في زيادة أعدادهم؟ هل طفحت مشاكلهم على السطح؟ هل اختصاصاتهم غير موجودة في العراق؟ هل هم أكفأ من العامل العراقي أو هي حسابات مادية ربحية لدى المستثمرين؟

قد تكون ظاهرة استقدام العمالة الأجنبية ثقافة عراقية للمرحلة المقبلة أملتها ظروف أمنية واقتصادية واجتماعية، ولكن على حساب العامل العراقي الذي يعاني وضعا اقتصاديا صعبا من ان يجد فرصة عمل في بلده!

باتت العمالة حالة ظاهرة في العراق، برغم ما تشهده البلاد من تدن معيشي، وبطالة مرتفعة، وفقر يعانيه الكثير من العراقيين، وترجع أسباب زيادة العمالة الوافدة الى أسباب عدة أهمها تجنب العراقيين العمل في عدد من المهن لأسباب اجتماعية، وتدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق، وقلة أجور العمل حيث تتركز معظم العمالة الوافدة خصوصا الآسيوية منها في قطاع الخدمات، ومنها قطاع المقاولات والبناء والتشييد وأعمال النظافة وتجارة الجملة والمطاعم والفنادق السياحية ومدن الألعاب والأماكن الدينية والنقل ومنشآت القطاع الخاص.

وتتصف هذه العمالة بخصائص عدة تجعلها مقبولة لدى عدد كبير من أصحاب الشركات ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات القطاع الخاص، كتدني المستوى التعليمي والثقافي وبالتالي الوافد لا يطلب أجورا مرتفعة ويقبل العمل في ظروف لا يستطيع المواطن العراقي تحملها أو القبول بأجور العمل التي تعطى له.

إن استقدام العمالة بهذه العجالة واضطرار السلطة الرسمية الى اتخاذ إجراءات وتشريع قوانين بهذه السرعة من دون حساب النتائج لها آثار وردود أفعال عدة وباتجاهات متعددة، ولكن معظمها كان مع إيقاف هذا النوع من العمالة كون العراق يعاني من البطالة سواء للفنيين أم غير الفنيين أم حتى أصحاب الشهادات والإفادة منها واستثمارها ومساعدة وزارة العمل لإيجاد فرص عمل لها بغية الحد من خطوط الفقر العالية في البلد.

حيث أن الآثار السلبية لوجود العمالة الوافدة في العراق تؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات؛ حيث تحصل العمالة الوافدة ومن معهم من أسرتهم على خدمات الصحة واستخدام المرافق العامة من دون مقابل أو بمقابل رمزي واستفادتهم من الدعم المقدم من قبل الدولة إضافة الى المستثمر لكثير من الخدمات مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وهو الأمر الذي يسهم في ارتفاع العجز في الموازين العامة لميزانية الدولة والحد من قدرتها على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والخريجين الداخلين لسوق العمل، إلى جانب إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق الأسواق العراقية من هذه العمالة التي تقبل العمل بأجور متدنية، وهو الأمر الذي يحد من تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العملية وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليم وإعادة التأهيل.

وتؤكد الدراسات وخاصة الخليجية لكثرة العمالة الوافدة هناك أن مشاكل اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب هذه العمالة الوافدة قد أثرت على وحدة المجتمعات الخليجية وتماسكها، فكثير منها تتمايز دياناتها وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها، مما ساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفها وانتشار حالات الانتحار وارتكاب جرائم السرقة والتزوير وغيرها وأوصت بوضع استراتيجية تعاونية شاملة ومتكاملة وتشتمل على الخطط الزمنية والإجراءات العملية ذات الرؤية الواضحة والجادة في التنفيذ، تستهدف الحد من تدفق العمالة الوافدة وإحلال وتوطين العمالة الوطنية بدلاً منها لان هناك سلبيات صعوبة التجاوز والحد منا وهي كالآتي:

١- ظهور أنماط حياتية جديدة قد تؤثر في التماسك الاجتماعي الوطني.

٢- تراكم عمالة آسيوية معظمها من الرجال العزاب قد يتسبب في نمو أنماط الجرائم الأخلاقية.

٣- انخفاض أجور العمالة الأجنبية يؤدي إلى تقليص فرص توظيف العمالة الوطنية، مما قد يرفع معدلات البطالة أو يقلص فرص اكتساب المهارة.

٤- الخشية من تمسيخ الهوية الثقافية باختلاط نماذج ثقافية متباينة بالثقافة المحلية.

٥- التأثير السلبي في لغة الأجيال الصاعدة في ظل وجود عمالة منزلية لها أسلوبها في استخدام اللغة العربية بخلطها مع اللغات الأخرى.

٦- التأثير الصحي السلبي ينشر أمراضاً وأوبئة.

٧- الخطر الصحي على البيئة بوجود كثير من العمالة في بيئات غير صحية وعدم اكتراث كثيرين بنظافة البيئة ونظافتهم الشخصية.

٨- بعض أنواع العمالة أصبحت تشكل عبئاً على الاقتصاد المحلي، لعدم مهارتها ولوجود مثيل لها من العمالة الوطنية.

٩- الضغط على الخدمات العامة التي صممت لاستيعاب عدد محدود من السكان، مما قد يؤدي إلى تدني مستوياتها أو حرمان المواطن منها.

١٠- زيادة نسبة الجريمة حتى أن البعض يرى أن الجرائم المنظمة يعد مصدرها الأساسي هو العمالة الأجنبية، كما هو الحال في القتل من أجل المال.

١١- تهرب العمالة من مغادرة البلاد بعد انتهاء عقودها قد يؤدي إلى فوضى وارتكاب جرائم يصعب كشفها.

كل هذه الأسباب تجعلنا نعيد النظر بالعمالة الوافدة وننظر الى تجارب البلدان التي سبقتنا وخاصة منها العربية والحد من استقدام العمالة الأجنبية، وملاحقة غير المشروع منها وإبعادها عن البلاد، ورفع كلفة العمالة الوافدة إلى حد يجعل توظيفها غير مجدية لصاحب العمل، وفرض رسوم على استقدام اليد العاملة الأجنبية في حال طلبها الضروري ويجب أن تكون عمالة فنية ماهرة وبالتالي الانتباه الى تحويلات العملة الصعبة وطريقة خروجها من البلد في وقت نحن أحوج اليها، لان تلك التحويلات تشكل استنزافاً للمزيد من موارد الدولة والميزانية وتسرب مخزون كبير من هذه العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج البلد، الأمر الذي يقرره المراقبون بالتأثير السلبي عاجلاً أم آجلا على موازين مدفوعات الدولة لما يمثله من استمرار نزيف مدخرات اقتصادات الميزانية المتوقعة والمثبتة وفرصا ضائعة للاستثمار، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية للدولة.

ويرى الخبراء أن الفائدة للاقتصاد العراقي تكمن في إعطاء الأولوية للعمالة العراقية للانخراط في سوق العمل، وان الاعتماد على العمالة الأجنبية فقط لرخص ثمنها سيترك آثارا اجتماعية وسياسية لأنه يسد الطريق أمام الشباب للولوج إلى سوق العمل.

× جامعة ذي قار.. مركز أبحاث الاهوار

سعر صرف الدينار.. الواقع والطموح

■ كاظم موسى

شهد سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار تدهوراً كبيراً في قيمته خلال فترة التسعينيات، بسبب استنزاف احتياطات القطر من العملات الاجنبية وتجميد ارصدة العراق في الخارج المودعة لدى مراسلي البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية لتغطية قيمة الاعتمادات وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات القطر، مما ساهم في اضعاف السياسة النقدية وتحجيم دور البنك المركزي العراقي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي، نظراً لطبيعة النظامين المالي والمصرفي السائدين سابقاً، وتأتي اهمية سعر الصرف من مدى مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، حيث يمثل التوازن الداخلي استقرار الاسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الذي يتضح من خلال توافق ايرادات القطر وصادراته بمختلف انواعها فضلاً عن مدى تكييف المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال من والى القطر.

بالنظر للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات السابقة الذكر، فانه يمكن تحقيق التوازن بين المدفوعات والمقبوضات وتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي في اي قطر، وتشير الدراسات الاقتصادية الى ان سعر الصرف يهدف الى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية المختلفة قدر الامكان، ذلك ان الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات اتجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه الا ان تحقيقه مسألة صعبة المنال بسبب خضوع سعر الصرف للعديد من المحددات الخارجية والداخلية هذا اضافة الى ان سعر الصرف ذاته شأنه شأن اي سلعة اخرى يخضع ويتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب التي تخضع هي الاخرى لمجموعة من العوامل التي يستند بعضها الى متغيرات اقتصادية بحتة، كما يتعرض بعضها الآخر الى عوامل ذات طبيعة قصيرة الاجل مثل تطلعات المتعاملين في العملة الاجنبية الى تسوية او تعزيز مراكزهم المالية.

لقد شهد سعر الدينار العراقي تغيرات كبيرة خاصة في عهدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وذلك بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي ، كما اخذ سعر الصرف الموازي للدينار العراقي يبتعد كثيراً عن سعر الصرف الرسمي، فضلا عن ظهور ترتيبات متعددة لسعر الصرف غير الرسمي، اضافة الى التعددية في اسعار الصرف التي نجمت نتيجة للظروف غير الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي، وما فرضه سوء الادارة للاقتصاد الوطني في عهد النظام السابق. اما بعد سقوط النظام، الصرف بدأ عملية اعادة تأهيل الاقتصاد العراقي والتي تجلت بشكل واضح من خلال ما اتاحه القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ولجوئه الى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ومن ابرزها قيام البنك بتنظيم مزاد للدولار بهدف تحقيق ثبات وتحسين في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الى جانب قيامه باصدار عملة عراقية جديدة بدلاً عن العملة القديمة اعطت للبنك المركزي امكانية السيرة التامة لعملية الاصدار، والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تمارس آثاراً سلبية على قيمة الدينار العراقي، وبذلك اصبحت هناك سياسة للبنك المركزي اكثر وضوحا تتمتع باستقلالية جيدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها من ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الاجنبية التي اعتمدت منذ عام ٢٠٠٣ وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الاهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة، وهو احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة حيث انخفض سعر الصرف من(٢٠٠٠) دينار لكل دولار عام ٢٠٠٣ الى حدود(١٤٦٠) ديناراً لكل دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ اي بنسبة انخفاض بحدود ٢٧٪ وهو من الاجراءات المؤقتة التي يستخدمها البنك المركزي في السيطرة على قيمة الدينار العراقي.

وبهدف تعزيز مزاد العملة المقام في البنك المركزي العراقي نقترح ما يلي:

١. اقامة سوق موازية للدولار ما بين المصارف تقوم بموجبه المصارف التي تحتاج الى الدولار بشرائه من المصارف التي لديها فائض منه تم شراؤه من المزاد لغرض التخفيف من ضغط الطلب على الدولار من المزاد.

٢. حث المصارف على استخدام الدولار الذي تشتريه من المزاد لتمويل عمليات الاستيراد وتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية.

٣. زيادة التنسيق بين البنك المركزي العراقي والسلطات الرقابية خاصة في المناطق الحدودية لمنع تهريب الدولار الى خارج العراق، حيث اصدر البنك المركزي تعليماته بالسماح باخراج(١٠٠٠٠) دولار مع المسافر العراقي من دون مساءلة قانونية ومنع اخراج ما زاد عن ذلك.

٤. الغاء العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي، حيث آخر هذا القرار الاقتصاد العراقي بشكل كبير عبر نحو عشرين عاماً خلت، اذ يعد هذا القرار غطاء لعمليات تهريب وغسيل الاموال اذ تم بموجبه تهريب عشرات المليارات من الدولارات الى جانب فوضى عارمة اجتاحت القطاع التجاري وانعكست بشكل سلبي على قطاع الصناعة الوطنية الذي امسى بحال ركود شبه تام جراء سياسة الإغراق السلعي التي ستقضي بشكل كامل على القطاع الصناعي في حال استمرارها.

٥. إعادة العمل بقاعدة التحويل الخارجي للمسافرين بموجب ضوابط جديدة تتناسب ومعطيات الحياة بشكل عام ومعطيات الاقتصاد بشكل خاص.

٦. صرف جزء من رواتب واجور منتسبي الدولة، بواقع ٢٥٪ بالعملات الاجنبية (الدولار او اليورو) وبذلك تضمن تدفق كم من العملات الاجنبية ستكون بمثابة ظهيراً قوياً.

٧. للعملة الوطنية التي ستشهد تحسناً ملموساً في سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية في حال ضخها النسبي في اسعار الصرف.

٨. دفع كم من مستحقات الخدمات والمقاولات بواسطة العملات الاجنبية (الدولار او اليورو) من جانب المؤسسات الحكومية.

يعد العمل وفق النقاط آنفة الذكر بمثابة عملية تحسين لأسعار صرف العملة الوطنية، الذي سيكون في خدمة النشاط الاقتصادي اليومي الذي يصب في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني بما فيه خير الوطن والمواطن.

تطبيق مشروع شفافية الموازنة الفدرالية للدولة

■ علي عبد الكريم الجابري

تتعدد الموانع التي تحول دون حصول المواطن العراقي على الكثير من حقوقه والحق بالمشاركة في صنع ومراقبة الموازنة الفدرالية واحدة من هذه الحقوق الضائعة.

تعد الموازنة هي الوثيقة الأهم بشأن السياسات الحكومية، يجب ان تكون شاملة تضم كل ايرادات ونفقات الحكومة، بحيث يمكن تقييم عمليات المفاضلة الضرورية بين مختلف السياسات الاقتصادية المتاحة، فيجب تقديم مشروع الموازنة الى البرلمان قبل مهلة كافية لتمكن البرلمان من دراسته بشكل جيد، ولا تقل المهلة عن ثلاثة اشهر قبل البدء بالسنة المالية، ويجب ان يصادق البرلمان على الموازنة قبل بداية السنة المالية.

كما يجب ان تضم الموازنة اطار متوسط الاجل يوضح فيه كيف ستتطور الايرادات والنفقات خلال مدة تغطي على الاقل سنتين بعد انقضاء السنة المالية التالية، كما يجب ان يكون مشروع الموازنة الحالي منسجماً مع التنبؤات التي تضمنتها التقارير المالية السابقة بخصوص مدة معينة، وشرح كل الانحرافات المهمة عن تلك التنبؤات.

وبالنسبة لكل برنامج يجب تقديم معلوماته مقارنة عن الايرادات والانفاق خلال العام الماضي وخطة محدثه للسنة والايرادات والنفقات لأغراض تتعلق بتوفير المعلومات.

أن تولي جماعات الموازنة في المجتمع المدني اهتماماً خاصاً لتشجيع عملية حصول الناس على المعلومات تتعلق بالموازنة خلال جميع مراحل السنة المالية، ان امكانية الحصول على المعلومات شاملة وواضحة وفي الوقت المناسب بشأن الموازنة يعد امراً اساسياً لقيام المجتمع المدني بالمشاركة الواعية في عملية الموازنة، كما يهدف هذا المشروع إلى تحديد ما المعلومات المتاحة للجمهور وتوقيت نشر هذه المعلومات خلال كل مرحلة من المراحل الاربع لعملية الموازنة اضافة الى تحديد الثغرات الموجودة في المعلومات؟

على الحكومة ان تلتزم بمواعيد ثابتة خلال السنة من اجل اعداد مشروع الموازنة، ثم تقديمة الى المجلس التشريعي للمناقشة، ثم تنفيذ الموازنة، ومن بعد تقديم الحسابات الختامية الى الجمهور والى الهيئة العليا للتدقيق المالي.. ان نشر التقارير بشكل منتظم وفي الوقت المناسب عن كل مرحلة من هذه المراحل الاربع في عملية الموازنة يعد أمراً أساسيا، كما ان على المجلس التشريعي وهيئة التدقيق المالي ان يلعبا دورا مهماً في التحرك بتوقيت مناسب خلال السنة المالية، ولاسيما عند المصادقة على الموازنة السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

تعد وثائق الموازنة في البلد هي الوثائق الاساسية التي تحاسب عليها الحكومة، ويجب ان تقدم باسلوب سهل ومفهوم من قبل طيف واسع من الجمهور الذي يشكل المجلس التشريعي وعامة الناس ومن هنا سنعرض بشكل مختصر وموجز الوثائق التي يجب ان تعلن خلال السنة المالية من قبل الحكومة الى الجمهور وذلك لمعرفة مدى شفافية الموازنة ومدى انجاز الدولة من مشاريع ضمن الموازنة المقترحة وذلك لتلافي الوقوع بدائرة الشك والفساد من قبل المسؤولين.

اولا: تقرير ما قبل اعداد الموازنة (ستراتيجية الموازنة)

يشجع هذا التقرير الحوار بشأن الارقام الكلية في الموازنة وكيفية ارتباطها مع الاقتصاد او يسهم في خلق توقعات الملائمة للموازنة نفسها، كما يجب ان ينشر هذا التقرير قبل شهر على الاقل من تقديم مشروع الموازنة.

يعرض التقرير بوضوح اهداف السياسات الاقتصادية والضريبية للحكومة على المدى البعيد ويبين مراميها الاقتصادية والضريبية في الموازنة المقبلة وفي السنتين الماليتين التاليتين على الاقل، كما يلقي التقرير الضوء على المستوى الاجمالي للايرادات والنفقات والعجز او الفائض والدين.

ثانيا: التقارير الشهرية

تظهر التقارير الشهرية مدى التقدم في تطبيق الموازنة، كما يجب ان تصدر في غضون اربعة اسابيع من نهاية كل شهر، تتضمن مقادير الايرادات والنفقات في كل شهر وفي المدة التي مرت العام حتى تاريخ اعداد التقارير ويجب مقارنة الارقام بما هو متوقع من الايرادات ونفقات شهرية، كما يجب ان تتضمن التقارير المعلومات عن النشاط الاقتراضي للحكومة.

ثالثا: تقرير منتصف العام

يقدم هذا التقرير فكرة شاملة عن تنفيذ الموازنة واداء الموازنة للسنة الجارية وللسنتين الماليتين التاليتين على الاقل، ويجب ان تصدر في غضون ستة اسابيع من نهاية النصف الاول من السنة المالية.. يتضمن هذا التقرير مناقشة شاملة للموجودات والمطلوبات المالية الحكومية والموجودات غير المالية ومخصصات رواتب المتقاعدين والطوارئ، ان الافصاح عن تأثير أي قرار حكومي او اي ظروف اخرى من شأنها ان تترك اثرا ماديا على الموازنة.

رابعا: تقرير نهاية العام

هو وثيقة المساءلة الاساسية للحكومة ويجب ان يخضع للتدقيق من قبل اعلى مؤسسة في مجال تدقيق الحسابات وان يصدر في غضون ستة اشهر عن نهاية السنة المالية.

يظهر التقرير مدى الالتزام بمستوى الايرادات والنفقات التي اقرها البرلمان في الموازنة واي تعديل على الموازنة الاصلية خلال العام، وان يقدم على الصيغة المطابقة تماما لصيغة تقديم الموازنة.

كما يتضمن التقرير الوثائق المتعلقة باداء الغير المالي واهداف النتائج الفعلية التي تم انجازها، عرض بيانات النفقات بصيغ اجمالية واقتطاع الدخل المخصص وتكاليف المستخدمين بشكل واضح، عرض بيانات الانفاق حسب الجهة الادارية، ومناقشة شاملة للموجودات والمطلوبات المالية للحكومة والاصول غير المالية ومخصصات رواتب المواطنين ومخصصات الطوارئ.

كما هنالك امر مهم وهو تقرير ما قبل الانتخابات الذي يسهم في القاء الضوء على الوضع المالي العام للحكومة قبيل الانتخابات ومن شان هذا ان يعزز اطلاع الجمهور (الناخبين) على الوضع المالي بتقرير مفصل عن النفقات والايرادات وبكل التفاصيل، اذ يعتمد هذا التقرير على جدوى مواد الدستور والتقاليد الانتخابية ومن الافضل ان يصدر قبيل موعد الانتخابات باسبوعين، والعراق يشهد في الوقت الحاضر انتخابات ومثلما نعرف بان الانتخابات من الامور المحفزة لإرهاق كاهل الموازنة الحكومية للدولة.

تعد هذه التقارير بمثابة التقييم الشامل للسياسات والاجراءات الحكومية التي تتخذها الدولة في السنة المالية المعنية بالموازنة، اذ ان هنالك ٨٥ دولة في العالم تعتمد على هذا المشروع غير ان الدول العربية تحتل المستويات المتدنية، كما ان انعدام الحجب عن الموازنة يشجع مظاهر الانفاق المختلفة والمنطوي على الهدر والفساد مادام الجمهور بعيدا عن اتخاذ القرار، وان البلد الذي يعتمد على شفافية الموازنة يعد من الدول الديمقراطية في انظمته السياسية والاقتصادية، اذ يعد هذا المشروع من اولويات الدول للرقي بواقعها والنهوض بها نحو التقدم عن طريق اتاحة جميع الوثائق والبيانات الى الجمهور للإطلاع عليها قبل التصديق عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك لتصبح الموازنة اكثر شفافية قبل ان تصدر الى الجمهور.

الاقتصادي | العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

قرار ترحيل البسطيات والحلول الغائبة

■ بغداد / المدى الاقتصادي

يصفها اصحاب الاختصاص بأنها نوع من البطالة المقنعة بعد ان تفشت البطالة بين صفوف الشباب واصبحت هذه الظاهرة معلماً من معالم اسواقنا، انها ظاهرة (الجنابر او البسطيات) انتشرت في اغلب مناطق العراق، وخاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية ابان التسعينيات من القرن الماضي. وفي العديد من اسواق ومناطق بغداد تجدها شاخصة امامك عارضة مختلف البضائع والسلع.. في الآونة الأخيرة صدر قرار بترحيل هذه البسطيات، قرار عده البعض ليس في وقته ويفاقم من ازمة البطالة التي يقدر المتخصصون معدلاتها بـ١٨٪

في منطقة باب المعظم .. و شارع الرشيد ومناطق واسواق اخرى عد اصحاب البسطيات هذا بالظالم لانه سوف يؤثر سلبا على اصحاب البسطيات في ظل غياب حلول ناجعة يمكن ان تضمن لهم حياة كريمة.. إلغاء الكثير من الاسواق ورفع البسطيات، اثار حفيظة اصحاب البسطيات لان الحلول ناقصة ولابد من مراجعة شاملة للقرار وإيجاد فرص عمل للشباب الذين يفترشون الارض وهم في الغالب حملة شهادات أو معيلي عوائل كبيرة.

(المدى الاقتصادي) حاولت الاقتراب أكثر لتطلع عن كثب عن معاناة شريحة كبيرة من الموطنين لم يجدوا فرص العمل المناسبة لجأوا الى الحل البديل متحملين حر الصيف وبرد الشتاء، جاءت الحلول مجحفة وغير منطقية كما يعبر غسان مطلك خريج معهد ادارة وصاحب بسطية لبيع المواد الكهربائية في باب شارع الرشيد الذي اعتبر قرار فتح شارع الرشيد انعكس سلبا على أرزاقهم في ظل الحلول الغائبة وان هذا القرار بمثابة قطع ارزاق لهذه الشريحة الواسعة من الشباب الذين لم يجدوا فرص العمل حتى في سلك الشرطة .

اما رائد جاسم هو صاحب بسطية لبيع الالبان فأنه وصف هذا القرار بأنه أكثر هتكاً بنا نحن اصحاب العوائل التي لا تمتلك سوى هذه (البسطيات) سبيلا للعيش ولا ادري هل سنعود الى عهد النظام البائد و"البلدية" وان كان هذا حلا فعلينا ان نغلق الشورجة وجميلة والمنصور وشارع فلسطين واسواق مدينة الصدر والباب الشرقي ونجلس بالبيوت. هذا الكلام غير منطقي ابدا فالاولى بالجهات المسؤولة توفير فرص عمل لنا قبل ان تتخذ أي قرار صحيح ان البسطيات ظاهرة غير حضارية اتفق معك ولكن ما البديل؟ هل اعود الى عائلتي من دون خبز لان (البسطية) ظاهرة غير حضارية وتشوه جمالية مدينة بغداد .

والحال نفسها حسن عطية منذ سنوات يعتاش هو وعائلته المكونة من خمسة افراد على ما يحصل عليه من بسطية الملابس الداخلية الرجالية يقول حسن بشيء من الحزن: انه قدم للتعيين لاكثر من دائرة وحتى انه راجع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الا ان الرد كان دائما ان عمرك لا يسمح لك بالتعيين .

واستدرك حسن قائلا: لو تسأل اغلب أصحاب البسطيات و لنتعرف منهم على مستوياتهم العلمية لذهلت لان اغلبهم من حلمة الشهادات وهم يقفون تحت المطر شتاءً والشمس صيفا بعد ان تقطعت بهم السبل في الحصول على وظيفة محترمة في دوائر الدولة.

سالم وادي صاحب بسطية في سوق باب المعظم يقول: ان هذا القرار ظالم والذي اصدره لا يعرف الجوع وان كل الحجج واهية وكان على من اصدر هذا القرار ان يجد لنا حلا اما الساحات التي خصصت لنا فهي بعيدة واغلب المتبضعين لا يرغبون الذهاب لها لان المشتري دائما يبحث عن مكان قريب من السيارات .

الا ان راي حسام جبار صاحب محل في منطقة حي البنوك جاء مختلفا فهو يرى ان هذه البسطيات تضيق على الناس سيرهم وتسبب صعوبة المرور في هذا المكان الا بشق الانفس وهي تشوه صورة الاسواق .

صاحب محل مجاور يناقض ما قاله حسام حيث يقول امجد جاسم: لو رحلت البسطيات لتوقف عملنا تماما و هذا شبه اجماع لدى اصحاب المحال لان اصحاب البسطيات بضاعتهم متنوعة واسعارها زهيدة اذا ما قورنت باصحاب المحال، لذلك أطالب بدعم اصحاب البسطيات و(قطع الاعناق ولا قطع الارزاق).

يقول محسن ابراهيم صاحب بسطية في شارع الرشيد ترحلينا من دون حلول هكذا نرحل والسلام. اذكر السادة المسؤولين ان الارصفة ليست مجرد رصيف، بل هو (سبوبة) عيشة عوائل عانت من الظلم والحرمان في زمن النظام السابق وعانت من الفساد الاداري والمحسوبية في التعيينات في زمن الديمقراطية وياحبذا لو فكرت بنا الحكومة او امانة العاصمة وذلك ببناء مجمعات منظمة وبايجار معقول وتبعد الفوضى على الرصيف والزحام عن الشارع فضلا عن الحفاظ على النظافة وجمالية العاصمة بغداد ان السرقفلية لمحل قريب من هذه البسطية تكلف بحدود اربعين الف دولار او اكثر والايجار الشهري بحدود خمس مئة دولار!! وهذا كما نعلم مبلغ كبير نحن لا نتمكن من فتح محال كهذه ولا نملك السرقفلية ونحن مكفلون باعالة اعداد كبيرة من افراد العائلة التي تصل الى (١٠) افراد.. هذا فضلا عن كوني اسكن في شقة مع العائلة بايجار شهري قدره ٣٠٠ الف دينار.

مظهر غير جمالي

رأي احد اصحاب المحال وبالقرب من هذه البسطيات يقول علي صاحب محل كويستان للاحذية في اسواق حي البيضاء يجب ان تعلم ان البسطيات هو مظهر غير حضاري او جمالي حيث تجاوزت البسطيات على الارصفة وسببت فوضى وزحاماً في الشارع فضلا عن ما يسببونه من عدم نظافة الرصيف والشارع برمي مخلفات الكارتونات والاوساخ والنفايات... وهؤلاء يؤثرون على مصدر ارزاقنا لكونهم لا يدفعون ايجار محل ولا يتحملون تكاليف السرقفلية واجور الماء والكهرباء او النظافة والضرائب.. كما أن هؤلاء يبيعون البضاعة المشابهة لبضاعتنا بسعر رخيص وعلى سبيل المثال الحقيبة النسائية نبيعها مثلاً بعشرة الآف دينار بينما الحقيبة من قبل باعة الارصفة تباع بستة الآف دينار وهي حقائب ليست اصلية، بل مقلدة ويجب ان تعلم ان البسطيات مصدر ازعاج لكثير من العوائل التي تتوافد على المحال بسبب الزحام والفوضى ويجب على الجهات الرقابية في الامانة وفي الحكومة ان تجد حلولاً لهؤلاء كأن تخصص لهم ساحات خاصة ولكنه مع هذا يرى ان أي قرار يتخذ يجب ان يراعي توفير البدائل المناسبة.

وفي مكان آخر وحي بعيد التقينا عدداً من اصحاب البسطيات ومنهم عباس عبد الحسين وبسطيته لمواد التجميل والشامبوات قال: لجأت الى عمل البسطية لاني لم أرد ان اكون عالة على افراد عائلتي الكبيرة المتكونة من احد عشر شخصاً والدي متوفى، اغلب افراد عائلتي صغار في السن طلاب مدارس ولو كان هناك مصدر آخر للرزق غير هذه البسطية لكنت قد لجأت اليه لانه في ظل النظام البائد كانت البلدية تطاردنا ولا تسمح لنا بافتراش الارصفة المجانية برغم تكاليف المعيشة الصعبة وقتها وما زالت الامور قائمة على حالها..

وهو يتمنى لو انه وجد فرصة للعمل لما تردد لحظة واحدة في ترك هذه البسطية لان العمل في البسطية مرهق ومتعب.. فنحن نطالب الحكومة ان تفكر فينا وتجد لنا فرصاً للعيش لتحفظ كرامتنا في العراق.. وتعالج ازمة البطالة المتفاقمة.

بشار نبيل صاحب بسطية العطور تحدث قائلاً: كنت في السابق موظفا في وزارة التصنيع العسكري وبعد سقوط النظام .. وتحت ضغط الحاجة وعسر الحال التجأت الى هذه البسطية حيث نبيع ونشتري العطور ونحن نسكن في مشتمل للايجار فأنا الوحيد للعائلة واتكفل بمعيشتهم من خلال مصدر رزقنا الذي هو هذه البسطية متحملين حر الصيف اللاهب وكنت أتأمل ان اجد العمل في غير هذا المجال وعدم التجاوز على الرصيف وخلق حالة من الاختناق المروري في الشارع فضلا عن مضايقة المواطنين من السابلة على الرصيف. نحن نأمل من الحكومة ان تجد لنا فرص عمل او ايجاد منافذ لجمع شمل اصحاب المهن المتشابهة وذلك ببناء اماكن خاصة وبايجارات معقولة تستطيع ان تمتص حالة البطالة من الشارع ولو وجدت عملاً براتب شهري بـ٢٥٠الف دينار شهرياً لتركت هذا العمل المضني ولكن المشكلة ان الحكومة تفاقم المشكلة بقرارها رفع البسطيات وقد ابلغنا بهذا القرار وهو ظالم بكل معنى الكلمة .

تطور الرأسمالية وأثرها خلال القرن التاسع عشر

■ إعداد / المدى الاقتصادي

عرفت أوربا الغربية تحولات اقتصادية وتقنية خلال القرن الـ١٨، مما ساعد على تطور الرأسمالية في القرن الـ١٩ بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛ حيث تحولت من رأسمالية صناعية إلى رأسمالية مالية. وكانت لذلك التطور نتائج مهمة شملت ميادين مختلفة: سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية، تجلى تطور الرأسمالية في القرن الـ١٩ في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية.

في مجال الصناعة

تطور الانتاج الصناعي نتيجة استعمال الآلة وتطبيق الاختراعات التقنية الجديدة، ما أدى إلى تجديد هياكل الصناعة وظهور صناعات جديدة حيث ظهرت الصناعة الميكانيكية كفرع مستقل، فتطور إنتاج الآلات ما ساعد على تطور الصناعة من يدوية إلى آلية. وظهرت مصانع كبرى لصهر المعادن، فأصبحت الصناعة الثقيلة تحتل المكانة الأولى عوض صناعة النسيج. وارتبط تطور صناعة التعدين بتطور صناعات أخرى كاستخراج المعادن والكيميائية وإنتاج الكهرباء، حيث عرف الثلث الأخير من القرن الـ١٩ بعصر الفولاذ، واستمر التطور التقني باختراع أنواع مختلفة من المحركات كمحركات الكهرباء والديزل ومحركات الاحتراق الداخلي والتربينات البخارية. واستعملت هذه الآلات بشكل واسع شمل البوادي الأوروبية فعرفت تحولات مهمة.

في مجال الزراعة

ظل الانتاج الفلاحي في معظمه معيشيا تقليديا حتى منتصف القرن١٩، ثم تطورت الفلاحة نتيجة تدخل الرأسمالية في البوادي وامتداد طرق المواصلات خاصة السكك الحديدية، إضافة إلى أهمية الطلب نتيجة ارتفاع عدد سكان المدن. واتجه الاستغلال الفلاحي نحو الزيادة في الانتاج وتحقيق مردودية مرتفعة باستعمال الآلة ونتائج البحث العلمي والأسمدة وطريقة التناوب الزراعي والتخصص في الانتاج قصد التسويق، وتطلب ذلك التحول استثمارات مالية مهمة، ما أدى إلى التركيز الرأسمالي في مجال الفلاحة، وأصبحت معظم الأراضي في يد الملاك الكبار البرجوازيون، والنبلاء الذين استوعبوا التطورات الجديدة، في حين اختفى الفلاحون الصغار تقريبا، وتقلصت نسبة اليد العاملة في الفلاحة بسبب استعمال الآلة، ونشطت الهجرة القروية نحو المدن لتوفر طرق المواصلات، وتخصصت بعض المناطق والدول في إنتاج معين مثل القمح بالولايات المتحدة وكندا وروسيا، والصوف بأستراليا و الأرجنتين. كما تراجعت بعض المزروعات (النباتات الزيتية) أمام تربية الأبقار المنتجة للحليب واللحوم قصد تلبية حاجيات المدن، واهتمت بعض الشركات الفلاحية باستغلال المستعمرات خاصة بالنسبة للمنتجات المدارية.

المواصلات والمبادلات التجارية

ارتبط تطور المواصلات البرية والنهرية والبحرية بتطور الصناعة، نظرا لحاجتها إلى الأسواق والمواد الأولية ومصادر الطاقة، وتطلب ذلك تعبيد الطرق وحفر قنوات ملاحية للربط بين الأنهار الصالحة للملاحة. لكن السكك الحديد كانت رمزا للثورة الصناعية؛ اكتشفت بإنكلترا على يد جورج ستيفنسن، وانتشر استعمالها في بقية أوروبا الغربية والولايات المتحدة (خريطة ص.١٦) ما أدى إلى تخفيض تكاليف النقل والمدة الزمنية للتنقل بين المناطق، وتطورت الملاحة البحرية بحفر قنوات جديدة مثل السويس و باناما، واستعمل الحديد والآلة البخارية في صناعة السفن الكبرى. وظهرت موانئ كبرى مثل لندن ونيويورك وروتردام، كما ظهرت شركات ملاحية كبرى.

وبعد اختراع محركات البنزين والعجلات المطاطية، ظهرت السيارات في ١٨٩٥. كما ظهرت وسائل أخرى في أواخر القرن الـ١٩ كالدراجة العادية والنارية والتلغراف والهاتف والصحف ووكالات الأنباء.

وساعدت وسائل المواصلات على تطور المبادلات التجارية، حيث مكنت الصناعة من تصريف الانتاج والحصول على المواد الأولية ومصادر الطاقة. واتسع حجم المبادلات العالمية وظهرت البورصات وزادت حدة التنافس التجاري، ما دفع بعض الدول إلى فرض الحماية الجمركية. ولعبت الأبناك دورا مهماً في تطوير القطاعات الاقتصادية حيث وظفت أموالها في المؤسسات التجارية والصناعية وفي المضاربات البورصوية، إضافة إلى القروض، واستفادت الأبناك من نمو الكتلة النقدية بعد اكتشاف الذهب في كاليفورنيا و أستراليا، وإصدار الأوراق النقدية واستعمال الشيكات.

تطور الرأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية

نتيجة للتركيز الرأسمالي تطورت الشركات من -شركات الأشخاص- عائلية أو لبعض الشركاء إلى -شركات الرساميل- شركات المساهمة أو المجهولة الاسم، وهذا التركيز حتمته ظروف المنافسة من أجل تحسين الجودة وتخفيض تكاليف الانتاج ولتحقيق الأرباح. والتركيز الرأسمالي أنواع؛ فعلى مستوى الانتاج نجد الأفقي ويتم بين شركات ذات إنتاج متشابه، ويعطي ما يسمى بالكارتيل. ثم العمودي ويتم بإدماج شركات تسهم في إنتاج واحد لتشكيل شركة واحدة، ويعطي ما يسمى بالتروست. وعلى المستوى المالي ظهرت شركات التملك) (الهولدينغ)وهي شركات مالية احتكارية تفرض سيطرتها على المؤسسات البنكية والصناعية بواسطة امتلاك قسم كبير من أسهمها. لذلك سميت رأسمالية القرن الـ١٩ بالرأسمالية المالية.

وبرغم تطور الاقتصاد الرأسمالي في القرن الـ١٩، فإنه تميز بتعرضه للأزمات الدورية الناتجة عن تضخم فائض الانتاج والمبالغة في القروض والمضاربات المالية، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانتشار البطالة.

النتائج الديمغرافية والفكرية والاجتماعية

تزايد عدد سكان الدول الرأسمالية منذ مطلع القرن الـ١٩ بسبب تطور الفلاحة وتحسن ظروف التغذية، وتطور العلوم الطبية وتحسن الظروف الصحية، فتقلصت نسبة الوفيات وارتفعت نسبة الولادات. وتزامن ارتفاع عدد السكان مع التطورات الاقتصادية، فاصبحوا يلعبون دور المنتج والمستهلك. ونشطت الهجرة القروية نتيجة التحولات التي عرفتها الفلاحة ولتوفر طرق المواصلات، فارتفع عدد سكان المدن، وظهرت المدن الكبرى بمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الهجرة كالبطالة. وبدا التشجيع على الهجرة الخارجية كحل للمشاكل الداخلية، حيث شملت نحو ٦٠ مليون أوروبي خلال القرن الـ١٩. ودعمت بهم أوروبا نفوذها في مناطق عدة من العالم.

في المجال الفكري

تبنت البرجوازية المذهب الليبرالي، وتبنت الطبقة العاملة المذاهب الاشتراكية:

. المذهب الليبرالي الكلاسيكي: تأسس على يد آدم سميث في أواخر القرن الـ١٨، وطوره كل من مالتوس و ريكاردو خلال القرن الـ١٩. وتتلخص مبادئه في الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. ويدعو على تحديد النسل لتحقيق التوازن بين النمو الديمغرافي والامكانات الغذائية، وإلى البحث عن الأسواق لتصريف فائض الانتاج الصناعي.

. المذاهب الاشتراكية: بدأت الاشتراكية باتجاهها المثالي (أو الطوباوي) خلال القرن الـ١٨ على يد سان سيمون و روبرت أوين. ويدعو إلى نظام اجتماعي افضل تتعزز فيه الملكية الجماعية والعمل الجماعي والقضاء على الفقر والاستغلال، ثم تطورت الاشتراكية على يد ماركس و إنجلز خلال القرن الـ١٩، وأصبحت تعرف بالاشتراكية العلمية، وتعتبر الصراع الطبقي المحرك الأساسي للتاريخ، ودعت إلى تحقيق المجتمع الاشتراكي.

الجانب الاجتماعي

ظل المجتمع الرأسمالي طبقيا برغم التحولات التي عرفتها البنية الاجتماعية نتيجة التطورات الاقتصادية، ويتألف من:

. الأرستقراطية: التي تراجعت بشكل كبير أمام نمو البرجوازية، لكن بعض السر حافظت على مكانتها لأنها استوعبت التحولات الجديدة، وتصاهرت مع بعض الأسر البرجوازية، وتقلدت مناصب مهمة إدارية وعسكرية.

. الطبقة البرجوازية: عرفت نموا كبيرا، ويمكن تصنيفها إلى: برجوازية كبيرة، وهي المسيطرة على المجالات الاقتصادية. وبرجوازية متوسطة، يمثلها أصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمهندسين. وأخيرا البرجوازية الصغيرة، ويمثلها الموظفون والملاك والتجار الصغار والحرفيون المتخصصون.

. الطبقة العاملة: أو البروليتاريا، وهي التي تمثل جميع الفئات المستغلة كالحرفيين وعمال البيوت الذين يشتغلون في منازلهم لحساب المقاولين، والعمال المؤهلين تقنيا وغير المؤهلين.

ونتيجة للإستغلال الرأسمالي الذي تعرضت له الطبقة العاملة، دعت الاتجاهات الاشتراكية العمال إلى الإتحاد، لأنهم يشكلون قوة اقتصادية يكمن خطرها في اتحادها، لذلك ظهرت النقابات والاتحادات النقابية(الفيدراليات) واتحادات دولية (الأممية الأولى بلندن ١٨٦٤)، وحققت هذه التنظيمات بعض المطالب الأساسية كتحديد ساعات العمل والحق في العطلة الأسبوعية وحق تأسيس النقابات وتحديد السن القانوني لتشغيل الأطفال (ما بين ١٠ و١٣ سنة) واعتبار فاتح مايس عيدا للعمال منذ ١٨٩٠

التحولات السياسية والاقتصادية في البلدان الرأسمالية

دفعت التطورات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية وتنظيم الحياة السياسية بوضع قوانين لترسيخ الديمقراطية. وأصبحت الدول الرأسمالية تبحث عن منافذ جديدة لتصريف فائض الانتاج الصناعي واستيراد المواد الغذائية، ولحل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الهجرة القروية والنمو الديمغرافي. وكذلك لحل المشاكل السياسية الناتجة عن الصراعات السياسية والاجتماعية، حيث تطورت الأحزاب القديمة وظهرت الأحزاب الجديدة والاتحادات العمالية، ولتحقيق ذلك نهجت الدول الرأسمالية سياسة التوسع الامبريالي. وعقدت مجموعة من المؤتمرات للحد من التنافس الاستعماري مثل مؤتمر برلين ConférencedeBerlin ١٨٨٤.١٨٨٥، والاتفاق الودي ١٩٠٤ ومؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦، ذلك التنافس الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ احتياطيات
أموال حملة الأسهم التي يتم الاحتفاظ فيها في الشركة بدلا من توزيعها كأرباح للاسهم واحتياطيات الصرف الاجنبي الرسمية وهي احتياطيات تحفظ بها الدولة.

□ نسبة احتياطي إلزامي
نسبة الودائع التي يجب على البنوك بمقتضى القانون الاحتفاظ بها في خزائنها أو لدى البنك المركزي ويؤثر البنك المركزي على المعروض من النقود بتضييقه او توسيعه عن طريق زيادة هذه النسبة او خفضها.

□ تخصيص موارد
الشكل الذي يوزع الاقتصاد موارده (عناصر إنتاجه) بين الاستخدامات المحتملة لانتاج مجموعة معينة من السلع النهائية.

□ قروض تجزئة
قروض صغيرة تمنح للأفراد او العائلات او المشروعات الصغيرة.

□ قانون ساي للأسواق
نظرية تقول ان العرض يخلق الطلب عليه وقد رأى ج- ب ساي (١٨٠٣) ان اجمالي القوى الشرائية يساوي تماما اجمالي الدخول والمخرجات ولذلك يستحيل وجود فائض طلب او فائض عرض.

□ حالة بطالة اختيارية
فرد عاطل عن لانه يرى ان قيمة الاجور اقل من العرض البديلة للوقت (ولنقل لقضائه في الترفيه) .

□ القبولات المصرفية
ويقصد بها السندات المسحوبة على المصرف من قبل عميل يطلب فيها من البنك دفع مبلغ محدود من المال في المستقبل في موعد محدد فقبول البنك بهذا السند يعتبر دليلا على استعداده للدفع في الوقت المحدد. والسند المقبول من قبل المصرف ،والذي يسمى الاه (القبول المصرفي) يمكن بيعه في السوق الثانوي او الاحتفاظ به لغاية الاستحقاق من قبل المصرف ذاته . ومن الثابت ان جزء ا كبيرا من هذه القبولات المصرفية تنتج عن عمليات التجارة الخارجية.

□ الخلف العام
الخلف العام هو من يخلف الشخص في ذمته المالية كلها اوفي جزء شائع منها . وهذا يشمل الوارث والموصى له بكل التركة او بجزء شائع منها كالثلث والربع .والخلف العام يحل محل سلفه بمقتضى احكام الميراث والوصية، فمن الطبيعي إذن ان يتأثر بالعقود التي كان سلفه قد أبرمها فاذا باع شخص عينا ولم يستلم ثمنها ثم توفى فان حقه في المطالبة بالثمن ينتقل الى الوارث والى الموصى له بجزء شائع من التركة او التركة ذاتها .

العدد (1639)السنة السابعة -الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009
الاقتصادي

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء الرابع

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين
ترجمة: اسلام عامر

١٩٩٩: في التاسع والعشرين من مارس/آذار كانت المرة الأولى التي يغلق فيها مؤشر داو جونز الصناعي فوق ١٠,٠٠٠ وازداد مؤشر داو جونز الصناعي أكثر من ثلاثة أضعاف منذ ١٩٩١ وصادف ان قامت شركة (أمريكا اون لاين) بشراء (تايم وارنر) في احد اكبر عمليات الشراء التي عرفها التاريخ.
وفي تلك السنة تم تعيين باربارا جي ستيمست في منصب الرئيس و المدير العام وبذلك أصبحت أول امرأة ترأسُ بورصة أمريكا الشمالية.
٢٠٠٠: هي سنة (فيروس الالفية) إضافة الى وصول مؤشر داو جونز الصناعي الى أعلى مستوياته في ١١،٧٢٢,٩٨ في الرابع عشر من يناير/كانون الثاني.
وفي السادس عشر من مارس/آذار اختبر مؤشر داو جونز الصناعي ارتفاعاً يومياً وازداد بـ(٤٩٩,١٩) نقطة، وبعد مضي شهر في ١٤ ابريل/نيسان اختبر مؤشر داو جونز الصناعي أدنى انخفاض يومي و سقط حتى ٦١٧,٧٨ نقطة.
وفي تلك السنة انتهت حالة الاتجاه نحو الصعود الى الأسواق في التسعينيات.
وتم تشكيل شركة جي بي مورغان وشركاؤه عندما اتحدت كل من شركة (جي بي مورغان) مع كيميكال بانك (الذي تأسس في ١٨٢٣).
وفيها أيضاً اندمجت بورصة هونغ كونغ مع شركة هونغ كونغ للاوراق المالية لتشكيل شركة هونغ كونغ للتبادلات التجارية و المقاصة المحدودة، وكذلك اندمجت كل من بورصة أمستردام و بروكسل وباريس لتشكيل يورونكست التي تعد أول شركة تبادلات تجارية عبر الحدود في أوروبا.
٢٠٠١: في هذه السنة تجاوزت بورصة نيويورك للتبادلات التجارية الـ(٢) مليوني سهم وللمرة الأولى في يناير/كانون الثاني.
وتم تطبيق قانون التسعير العشري لجميع الأسهم في بورصة نيويورك تطبيقاً كاملاً في التاسع والعشرين من كانون الثاني وفي تلك السنة أعلنت شركة انرون للملفات إفلاسها.
وفي الحادي عشر من سبتمبر/أيلول قام الإرهابيون بمهاجمة و تدمير مبنى التجارة العالمي. وأغلقت بورصة نيويورك أبوابها لمدة أربعة أيام وهي أطول مدة إغلاق لهذا السوق منذ ١٩٩٣ وافتُتِحَ مرة ثانية في السابع عشر منَ أيلول/سبتمبر مسجلاً قيمة تجارية بلغت ٢٠٣٧ سهماً، وفي تلك السنة أصبح قانون سارينس اوكسلي ساري المفعول وهو أول قانون يهدف الى زيادة دقة وموثوقية بيانات الشركة من خلال زيادة عمليات الكشف والتبيان وأصبحت في تلك السنة بورصة شيكاغو أول سوق تبادلات تجارية أمريكية علنية عندما تم تداول أسهمها في سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية.
وفي السنة ذاتها أُدينت شركة آرثر أندرسون للمحاسبة المحدودة التي مقرها في شيكاغو بعملية عرقلة سير العدالة في دورها كمدقق في آنرون.
٢٠٣٣: في هذه السنة وافقت لجنة التبادلات والأوراق المالية على قواعد بورصة نيويورك المنظمة للشركات المدرجة أسماؤها بأن تأخذ الأغلبية من المدراء المستقلين ويتطلب ذلك كل من الترشيح والتعويض حيث تتكون لجنة المراجعة من المدراء المستقلين فقط.
٢٠٠٤: أعلنت كل من بورصة نيويورك وشركة ارخبيل لتبادلات الأوراق المالية دخولهما في اندماج نهائي للشركتين وذلك في العشرين من ابريل/نيسانً الذي أدى الى إصدار الكيان المدمج المكون من نيويورك للتبادلات وشركة التبادلات التجارية والأوراق المالية وبذلك أصبحت شركة ذات قطاع عام.
وفي الرابع و العشرين من شهر آذار/مارس تعاملت بورصة نيويورك مع اكبر قيمة فردية للأسهم والتي بلغت ٣,١١٥,٨٠٥,٧٢٣.
٢٠٠٦: في تلك السنة تشكلت شركة بورصة نيويورك المتحدة للربح و القطاع العام من اندماج سوق بورصة نيويورك مع ارخبيلو القابضة المتحدة حيث كون هذا الاندماج احد اكبر شركات تبادلات الأوراق المالية.

مقدمة

أولاً:

ان الأسهم والأسواق التي يتم تعامل تلك الأسهم فيها هي جزءٌ مهم من حياتنا المالية الشخصية والاقتصادية و الوطنية، فاليوم يملك الناس الأسهم المباشرة او غير المباشرة عبر صناديق الاستثمار او عبر نظام (٤٠١ كي: وهو خطة تسمح للموظفين بادخار الأموال لفترة التقاعد او ادخار الفوائد المتحصلة الى فترة التقاعد) او من خلال خطط التقاعد، وفي صورة أوضح فأن سوق الأسهم المالية تعطي الأفراد والجماعات الفرصة والوسيلة التي يتحقق بها بناء ثروة او تقليل خطر احتمالات الخسارة المالية.

واجهة مبنى نيويورك، صورة ايكونية التقطتها كوريبس لبيع الصور القديمة والأرشيفات

تضع شبكة الصفقات المالية المعقدة والمتزايدة والتي تشكل معالم اقتصادنا اليوم تضع سوق الأسهم المالية في مركز الازدهار الاقتصادي والتوسع والنجاح، إضافة الى وجود الكساد المالي، فترى ان الجميع يتابع (السوق) لرؤية الإشارات والتوجه الذي يخطو على دربه الاقتصاد، لذا فأن الأسهم المالية تمثل التقاعد المعيشي ومصدر التمويل للمشاريع التجارية، فمن دون وجود الأسهم المالية وتطور الأسواق المالية فلن يكون هنالك نمو كبير في الاعمال التجارية الجديدة او أي نمو في اقتصادنا وللأسباب تلك يتوجب على الجميع ان يفهموا ما الأسهم المالية وما سوق الأسهم المالية (سوق البورصة)؟
ما السهم؟ لعل هذا السؤال يبدو سؤالاً بسيطاً، لكنه مفيد للدخول الى فحوى المناقشة، لنأخذ أي كتاب منهجي يتحدث عن الشؤون المالية فسنرى انه يقول ان الأسهم المالية هي الملكية ذات الأصول المالية و كذلك سترى ان السهم هو أحقية الفرد في ملكية السهم الذي تصدره شركة من الشركات، عندما تصدر الشركة سهما فأنه سوف يجلب الأموال للأشخاص الذين قاموا بشراء هذا السهم بالأصل.
تقوم الشركات ببيع السهم لتوسيع نطاق عملياتهم باستخدام تلك الأموال في توسيع نطاق عملياتهم، فلنقل في بناء مصنع جديد او إطلاق خط إنتاجي جديد، وحالما يباع السهم فأن الشركة في واقع الأمر لا تأخذ أي أموال إضافية عندما يداول السهم مرة بعد مرة.
وهذا يعني انه عندما ينادي أي شخص على السمسار(الوسيط بين البائع و المشتري) ليقوم بشراء سهم من شركة (غوغل) فرضاً ذلك يعني ان الأموال التي يتم إنفاقها وببساطة تُحوَل الى الشخص الذي قرر ان يبيع السهم من شركة (غوغل)، ولا تستلم أي أموال إضافية حالما يتم مداولة السهم.
فبالرغم من ان الشركة لا تستلم أي أموال إضافية من التجارة في أسهم شركتها، الا ان تلك الأسهم المتداولة لها حق التصويت ضد الشركة، فامتلاك سهم من شركة (غوغل) يعطي المساهم الحق في التصويتً وبالتالي سيؤثر حق التصويت في الكيفية التي يتم تشغيل الشركة بها وبالتالي سيكون للمساهم الحق في التصويت في الاجتماع السنوي لشركة (غوغل).
لذا ان الجانب الأول من مفهوم ملكية السهم مهم لانه في حالة ان الشركة أبلت بلاءً حسناً فمن المرجح ان يرغب الآخرون في شراء السهم و في تلك النقطة من لزمن يكون هنالك العدد الكبير من حصص الأسهم المتداولة فأن الطلب المتزايد على السهم سيرفع من سعره، فعلى سبيل المثال: اذا كان هنالك الكثير والكثير من المستثمرين الذين يعتقدون ان شركة (غوغل) تحقق أرباحاً أعلى فأن الطلب المتزايد على السهم يرفع من سعره، وبذلك أصبح أولئك الذين اشتروا أسهم (غوغل) في وقت مبكر من هذه العملية الذي يرتفع فيه سعر السهمً أصبحوا أفضل حالاً وزادت ثرواتهم على الورق، ومن المهم ان نميز في هذه المرحلة بين الثروة والدخل ولاسيما من حيث صلتها بسوق الأسهم المالية فتشير الثروة الى الفرق بين قيمة الأصول والخصوم المالية في وقت معين.
فعلى سبيل المثال لنفترض ان فرداً يمتلك ١٠٠ حصة في شركة (هـ.و.ي) يبلغ سعرها ١ دولار، ولنفترض كذلك ان ذلك الشخص مدينٌ بـ(٥٠) دولارا الى البنك المحلي على قرض سيارة فإذا كانت هذه هي جميع الأصول المالية التي يمتلكها الفرد (أي الأسهم) وان القرض هو المطلوب الوحيد أي (الخصوم المالية الوحيدة) فأن ثرواتهم تبلغ ٥٠ دولاراً وهي قيمة الأصول المالية (السهم) مطروحاً منها الخصوم المالية وهي (القرض).
وهذا الفرق هو (ورقة الثروة) الذي لا يتحقق حتى يتم بيع الأسهم.
ويتم التداول على الأسهم في عدد من التبادلات التجارية (البورصات) والأسواق الالكترونية على الرغم من ان التداول يتجه أكثر فأكثر الى أسلوب التجارة الالكترونية.
فعادة ما يتم التفكير بالتداول على انه المكان المادي الذي يلتقي فيه التجار وجها لوجه للقيام بعملية مداولة الأسهم والمخزونات التجارية ففي مثل هذه النوعية من الأسواق الصاخبة بأصوات التجار يقوم التجار بإعلان الأسعار التي يشترون بها الأسهم او الأسعار التي يرغبون بشراء الأسهم فيها وحينما تتم المطابقة في الأسعار يتم التوصل الى اتفاق، وتعد بورصة نيويورك للتبادلات التجارية من هذه الأسواق الصاخبة.
فعند مشاهدة اي من شبكات الأخبار المالية التي تأخذ جولة في سريعة في الأسواق فأنك غالبا ما تشاهد الصحفيين وسط زحمة من التبادلات ومحاطين بالناس الذين يمشون علىً عجلة من أمرهم.
فهؤلاء الناس يعملون وبانشغالً في تجارة الأسهم ومع تقدم التكنولوجيا في التجارة سيكون مستقبل أسواق الأسهم المالية مثل سوق نيويورك للأسهم المالية مستقبلاً ذي آفاق محدودة.
ظهرت العديد من أسواق الأسهم وعلى غرار سوق أسهم نيويورك لكن عبر الاتصالات الالكترونية بين السماسرة والمتداولين. حيث يزيد هذا التطور من سرعة تداول المعلومات ويسمح للعمليات التجارية بأن تنفذ على وجه السرعة. و الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية في الولايات المتحدة هي مثالٌ حي على ذلك. ففي المستقبل القريب ستتحول بورصة نيويورك الى سوق تعمل عن طريق الاتصالات الالكترونية الأمر الذي يقلل من النشاط الموجود في بنايتها.
هذا الأمر يضع في تفكيرنا نقطةً مهمة و محيرة في بعض الأحيان فأن مؤشرات الأسهم المالية وأسواق الأسهم المالية هما أمران مختلفان فمؤشر داو جونز الصناعي هو من أشهر المؤشرات المالية وان قيمة مؤشر داو جونز مأخوذة من تغيرات الأسعار في الثلاثين شركة المدرجة أسماؤها فيه، وان الانخفاض والارتفاع الحاصل فيه في أي يوم معين، هما انعكاس لحال الأسهم وما يحصل لأسعار الأسهم في وال مارت او كوكا كولا او بورصة نيويورك فمؤشر داو جونز ليس شركة تبادلات وطنية او أي شيء من هذا انه فقط مؤشر لصعود وهبوط أسعار الأسهم كما هو مؤشر (اف تي اس اي ١٠٠) فالمؤشر ليس سوقا للتبادلات لا الكترونية و لا مادية.

شركات النفط الكبرى و لعبة الانتظار في العراق

■ ترجمة / عادل العامل

وفقاً لبعض منظِّري المؤامرة، فإن الحرب في العراق على الدوام هي بخصوص كسب السيطرة على احتياطي النفط الأكبر الثالث في العالم لشركات الطاقة الغربية. و سواء كان ذلك صحيحاً أم غير صحيح، فإن الأمور لا يحالفها التوفيق هكذا، فقد أدارت معظم شركات النفط الكبيرة في الافتتاح الأول للإنتاج العراقي ظهورها للمستثمرين الأجانب منذ أن أمَّم صدام حسين الصناعة قبل ٣٧ عاماً.

و وزارة النفط، التي تريد أن ترفع إنتاج الخام من ٢,٤ مليون برميل يومياً في السنة الماضية إلى ٦ ملايين عند عام ٢٠١٧، كانت تأمل في جولة ترخيص كثير التأجيل لثمانية من أكبر حقول النفط و الغاز العراقية ستعيد شركات عالمية - مع رأسمالها و خبرتها - إلى العراق، غير إن المزاد العلني المتلفز تسبب في إحراج حسين الشهرستاني، وزير النفط العراقي، ولم يُمنح إلا عقد واحد، لمضاربة مشتركة بين برتش بتروليوم وCNPC الصينية، اللذين تغلبا على طلب من أكسكسون موبيل وبيتروناس الماليزية، ويغطي العقد حقل نفط الرميلة، وهو ثاني أكبر حقل في العراق، ويتوجب على برتش بتروليوم و شريكها الآن زيادة إنتاجها من ١ مليون (ب/ي) إلى ٢,٨٥ مليون (ب/ي) ضمن مدة ست سنوات.

ويدعي الشهرستاني نصراً أخلاقياً من المزاد، قائلاً: إنه قد بعث بـ "رسالة مفادها أن هناك أناساً في العراق يحمون ثروة العراق"، وهذه المقاربة يمكن أن تُكسبه دعماً في البرلمان، حيث اتهمه القوميون بالتحضير لبيع فضيات العائلة، لكن وفقاً لبيل أيرين . برايس، وهو محلل نفطي في مؤسسة استشارية، فإن بعض الشركات يمكن أن تكون قد بقيت بعيداً عن المزاد اعتقاداً منها بأنه سيكون للعراق قريباً وزير نفط جديد أكثر تعاطفاً مع مصالحها، وستكون مكافآتها (٢) دولارين في البرميل، أي نصف ما كانت برتش بتروليوم تسعى إليه أصلاً.

إن التردد في قبول شروط العراق يشير أيضاً إلى الثقة بالنفس المتجددة لدى شركات النفط الكبيرة برغم الصدامات الخادشة مع الحكومات الغنية الموارد في الماضي القريب، ومن بين الشركات العملاقة المستعدة لاختبار قرار بغداد (كونوكوفيليبس)، التي أُشيع أنها تريد ٢٦ دولاراً في البرميل لتطوير حقل باي حسن Bai Hassan ذي الـ ٢,٣ بليون برميل.

وهناك شيء سيتوجب تقديمه، فالشركات الأجنبية ما يزال لديها تعطش هائل لنفط مثل نفط العراق، الذي يُعد رخيصاً جداً بالنسبة للإنتاج والتكرير، والعراق بعجز ميزانيته المتوسع، بحاجة ماسة لتحويل ثرواته التي تحت الأرض الى فوقها.

وهناك جولة محتملة من مفاوضات جديدة بين الشركات والوزارة، لكن تبقى العقبات، فالعراق ما يزال حتى الآن من دون قانون للنفط ، مما يُضعف الاعتقاد بأن العقود ستكون مشرفة، وقد تزامن انفجار إرهابي مدمر في كركوك مع كلٍ من المزاد و البدء بسحب القوات الأميركية من مدن العراق، ويمكن أن يتوجب على إقرار قانون للنفط أن ينتظر حتى الانتخابات البرلمانية في السنة القادمة، كما يبقى الاستقرار الأمني احتمالاً بعيداً.

عن/ Economist

العراق يفتح ابوابه للاستثمار

■ ترجمة / المدى الاقتصادي

تجمع المئات من المسؤولين العراقيين في الولايات المتحدة. تجمعوا بالقرب من فندق كابيتول هيل في يومي الثلاثاء و الاربعاء من الاسبوع الماضي ولكن ليس لمناقشة الاوضاع الامنية و لا للتحدث في مسألة القوات الامريكية بل لتعزيز امر يحدث لاول مرة و نامل بأن يستمر بالحدوث الاوهو: الاستثمار.

"لماذا الاستثمار في العراق؟"

هذا هو السؤال الذي طرحه رئيس اللجنة الوطنية العراقية للاستثمار سامي الاعرجي على الحضور في يوم الثلاثاء في قاعة المؤتمر المزدحمة في فندق حياة ريجينسي، و اضاف :"ليس هنالك وقتٌ مناسبٌ اكثر من هذا الوقت للقيام بالاستثمار فقد خرج العراق من نزاعات الماضي مع امكانات هائلة للاستثمار مع الشركات المحلية و الاقليمية و العالمية"

اجتاز العراق مراحل عديدة منذ اكثر من ست سنوات من الغزو و الاحتلال و التمرد و الحرب الطائفية من خلال زيادة السلطات المركزية و مع رحيل القوات الامريكية منسحبةً الى القواعد الرئيسية و في طريقها الى الرحيل كلياً.

يرغب القادة العراقيون اقناع العالم الحَذر بأن مرحلة جديدة قد بدأت في البلاد.

"العراق" و كما قالت احد البحوث "مفتوحٌ للاستثمار" و جاء رئيس الوزراء نوري المالكي لتأكيد التزام الحكومة بهذا النهج و كذلك قام وزراء كل من النفط و المالية و الزراعة جميعهم اكدوا تعزيز فرص الاستثمار.

الانبار...قلب التمرد ماذا سيحصل لها؟ "الفرص المخفية"

"اصبح بأمكان المستثمرين العمل في اي منطقة يردون العمل فيها" هذا ما قاله المالكي في تأكيد له ، ويتوقع المرء ان نوري المالكي يحاول ان يجعل بلده مكاناً مُجتَذِباً للاستثمار .

ولكن الامر الملحوظ في المؤنمر هو مدى التعزيز الاقتصادي و الذي اصبح المهمة الاساسية للبلد بعد الخراب الذي خلفه الغزو عام ٢٠٠٣.

و خاطب مستشار الامن القومي للرئيس اوباما و وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلنتون في المؤتمر و حذرا المستثمرين من التاخير في استغلال الفرصة.

و على حد تعبير الحكمة العربية التي تقول "لا يطلع الفجر مرتين ليوقض الرجل ..او المراة" و اضافت هيلاري :"يراقب العالم اي فرصة استثمار في العراق و قد تكتشف الشركات التي انتظرت طويلا هذا الامر بعد فوات الاوان".

يبدا الاستثمار في العراق الان و بعد انتهاء فترة عنف و سفك للدماء. و عندما و اجه السيد الاعرجي احد المستثمرين الغاضبين كانت هنالك محادثات و دردشات جانبية او ما يسمى بعمليات "التوفيق" حيثما كانت توضع اجندة المؤتمر.

و ليس الامان العقبة الوحيدة التي تقف بوجه العراق في تحوله الى مجتمع سوق مفتوحة و لاول مرة في قلب الشرق الاوسط بل البيروقراطية و الفساد و تحجر صناعات الدولة و التخطيط المركزي و عدم الثقة من الاجانب و انعدام وجود المؤسسات القانونية من الامور التي تقف بوجه العراق و التي تم اخذها بنظرة تمعن بعد هدوء احداث العنف.

وقال مهدي سجاد رئيس شركة غولف ساند النفطية "نحن على بعد اميال" و الذي حاول من دون جدوى الفوز بعقد لالتقاط الغاز الطبيعي و الذي احترق في حقول النفط العراقية.

و هذا يعطي العراق امكانات كبيرة حسب قول فيصل القرغولي و هو رجل اعمال من بغداد قال:"سيكون العراق بمثابة منجم ذهب و لمدة خمسين عاما" بسبب حاجة البلاد الماسة للسكن و الفنادق و الطرق و مراكز التسوق و هلم جر...

و اضاف ان كل مايتطلبه الامر هو استعداد المستثمرين للمخاطرة "يجب ان تكون لديهم الشجاعة".

الاقتصادي | العدد (1639) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

السوق العربي ..
صرح تجاري ومقصد للمتبضع البغدادي

■ بغداد / علي الكاتب

يمثل السوق العربي الذي يقع في وسط العاصمة العصب الرئيس ومركزا كبيرا للتجارة المحلية ضمن منطقة الشورجة التجارية كونه مصدرا رئيسا لضخ البضائع والسلع المختلفة الى المحافظات كافة.

مميزات اخرى جعلته يحتل مكانة مرموقة بين الاسواق الاخرى ومقصدا لمن ينشد الحصول على البضاعة الجيدة والسعر المناسب من مدينة بغداد ومن بقية المحافظات القريبة منها والبعيدة، وقد تاثر اسوة بغيره من الاسواق والمجمعات التجارية خلال الفترة الماضية بسبب تردي الوضع الامني وصعوبة الوصول اليه مما جعل اسواقه ومحاله تغلق ابوابها بعد ان هجرها روادها ومرتادوها، الا ان الحال تغير الان بعد تحسن الاوضاع الامنية ، والحركة التجارية انتعشت بشكل يكاد يرجع صورة السوق العربي الى سابق عهدها بل أفضل منها مما يدل على عراقة السوق واهميته وتفضيل المتسوق البغدادي له على بقية الاسواق.

يقول جبار مجيد احد اصحاب المحال التجارية في السوق :ان السوق العربي يعد من افضل الاسواق التجارية في بغداد والمحافظات فالى جانب الموقع المهم بين شارعي الرشيد والجمهورية ومجاورة سوق الشورجة يتميز السوق بعرضه للبضائع والسلع الجيدة ذات المناشئ المعروفة وباسعار مناسبة سواء كانت للجملة أم للمفرد ،وهو يفتح ابوابه للمتبضعين من الصباح الباكر وحتى المساء حيث يشهد اقبالا كبيرا هذه الايام قل نظيره خاصة لبيع الملابس التجارية التي تعد عنوانا مهما لسلع السوق ولكن هذا لا يعني انه متخصص بها فقط، بل هناك محال تبيع مختلف السلع فمن ملابس الاطفال الى الملابس النسائية والاكسسوارات ومحال العطور الانيقة وبيع المفروشات والتحفيات وغيرها.

ويضيف: السوق ينعم بحالة من الاستقرار والامان اذ لم يشهد اجواءً تعكر صفوه برغم حدوث الكثير من التفجيرات بجواره ، الا ان المعاناة التي يعانيها اصحاب المحال هي انقطاع التيار الكهربائي الذي يكاد يكون مستمرا في اغلب اوقات العمل مما يؤثر سلبا على اعمال البيع والشراء في السوق الامر الذي جعل اصحاب المحال يلجأون الى الاستعانة بالمولدات الاهلية وغيرها من المولدات الصغيرة التي يملأ ضجيجها المكان والذي يسهم في تعكير ذهن من يريد شراء سلعة ما من الاسواق.

ايناس سلام البائعة في السوق تقول: المرأه اقتحمت السوق العربي وكسرت احتكار العنصر الذكوري له والدليل ها انا امارس عملي في السوق منذ مدة طويلة اذ حينها كان السوق يبقى مشرعا ابوابه للزبائن والمتبضعين لساعات الليل المتاخر ، وانا لست المراه الوحيدة التي اعمل هنا فهناك نسوة اخريات يعملن هنا في محال لبيع الملابس النسائية والاكسسوارات ،ولقد توارثت هذه المهنة من اخوتي وابي ولم اجد في يوم ما حرجاً من وقوفي في المحل والبيع والتعامل مع الناس .

فيما يقول الحاج سعد عبد الامير: ان السوق العربي تغلب عليه هذه الايام صفة بيع الملابس التجارية الى جانب محال اخرى لبيع الملابس النسائية والعطور وملابس الاطفال والاجهزة المنزلية وربما تكون اسباب وراء ذلك لكن المهم هنا ان السوق استعاد ألقه السابق وعاد مزدهرا مكتظاً بالمتبضعين من جديد ولعل التحسن في رواتب الموظفين ممن يريدون تعويض مافاتهم خلال الفترة الماضية نتيجة لسوء الاحوال المعيشية والاقتصادية لشراء الملابس وبعض احتياجاتهم المنزلية الاخرى ما انعكس ايجابا على السوق واسهم في تطويره والسبب ان صاحب رأس المال او التاجر يبحث دائما عن الربح والازدهار التجاري اينما يكون خاصة اذا كان ضمن مجمع تجاري معروف يقصده الجميع وهو مايشجعه نحو تطوير عمله وتوسيعه بما يتناسب مع المتغيرات التي تحدث في السوق الى جانب انتعاش مهن اخرى تقتات على السوق ومنها المطاعم والمقاهي واصحاب الكراجات والعتالين وغيرهم.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المندوبون: كريم محمد حسين - احمد العابدي - أمنة عبد النبي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

السياحة واشكالات التخطيط

■ عباس الغالبي

أثارت طاولة المدى الاقتصادية التي عقدت الاسبوع الماضي حول موضوعة السياحة تساؤلات عدة ركزت في جلها على سوء عملية التخطيط وضعف الامكانات المادية التي ترفد عملية النهوض بالقطاع السياحي وتفجير امكاناته الكامنة على مستوى العرض السياحي من جهة وعلى مسار الاستثمار السياحي الذي يعاني سباتا حقيقياً من جهة أخرى.

والذي نريد أن نشير اليه ان العراق يزخر بأمكانات قطاع سياحي سيكون له شأن كبير في رفد الاقتصاد الوطني بمصادر تمويل هائلة أذا ماتم الشروع باستثمارات بضوء حيثيات العرض السياحي المتوافرة لدى هيئة السياحة والتي عرضت في الطاولة المستديرة، ولن تكون هنالك سياحة في العراق أذا لم تضع خطط ستراتيجية يجري اعدادها على وفق الامكانات التي يمتلكها العراق على مستوى السياحة الدينية والآثارية والترفيهية، وهي دعوة للقائمين على القرار الاقتصادي ان يلتفتوا جيدا الى قطاع السياحة المهمل الذي يعد واحدا من اهم مصادر دخل الاقتصاد الوطني سعيا لتخليصه من اعتماديته المفرطة على النفط كمصدر تمويل وحيد .

> جاءت روح المبادرة عبر هذين العالمين الاقتصاديين وفوزهما بجائزة نوبل التي تعد محط أنظار الباحثين وعلماء الاقتصاد في جميع انحاء العالم، وعبر معايير رصينة تعتمدها الأكاديمية السويدية حصلا على هذه الجائزة مناصفة هذا العام، ولابد ان تكون هذه الجائزة مهمازا لمؤسساتنا العربية والمحلية لاعتماد جائزة على غرار نوبل انطلاقا من الحاجة الملحة لبحوث ودراسات في مختلف محاور الاقتصاد المحلي والعربي.

ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل ان الطاولة عرضت لاشكاليات التخطيط والدعم وهما ركيزتان اساسيتان للنهوض بقطاع السياحة،حيث ان المؤسسة الاكاديمية العراقية تمتلك من الامكانات والطاقات العلمية في قطاع السياحة مايغني المخططين عن البحث عن كفاءات من خارج البلد ولاسيما الاساتذة الجامعيين الذين حضروا الطاولة، وآثروا محاورها بالاراء والمقترحات والالتفاتات العلمية التي لم تكن بعيدة عن الواقع، بل أمتزج فيها التنظير بالممارسة العملية، ولذا فأن الضرورة تستدعي الان للاستفادة من هذه الطاقات العلمية واشراك المؤسسة الاكاديمية في عملية التخطيط وحتى صياغة القرارات الاقتصادية المتعلقة بقطاع السياحة، وذلك عن طريق مؤتمر علمي موسع يناقش واقع السياحة في العراق وسبل النهوض به، أو ان يصار الى اشراك الاكاديميين في اللجان العليا في اللجنة الاقتصادية او في وزارة السياحة او في هيئة السياحة سعيا لخلق عملية تلاقح وتواشج الافكار وصولا الى خطط منهجية وعملية قادرة على تأسيس قطاع سياحة يتلاءم والامكانات المتوفرة في العراق وعلى جميع مستويات ومحاور السياحة.

وأن كانت هذه الطاولة الاقتصادية بمثابة مهماز من شأنه تحفيز اصحاب القرار لاعادة النظر في طبيعة التعامل مع هذا القطاع الذي يدرك اهميته وجدواه الجميع من سياسيين واقتصاديين، فان الامر يتطلب ان تأخذ هذه الجهات الحكومية بنظر الحسبان تبني ستراتيجية جديدة تشارك فيها مثلما اشرنا جميع النخب والجهات الاقتصادية سعيا لرسمها على الشكل الذي يخلق سياحة متطورة قادرة على استيعاب الحاجة الملحة للسياح والقاصدين الى العراق وفتح باب الاستثمار ولاسيما للقطاع الخاص مع الاخذ بنظر الحسبان اهمية الارتقاء بأداء قطاعات اخرى رديفة ومساندة للقطاع السياحي كقطاعات النقل والاتصالات فضلا عن اهمية وجود منظومة مصرفية متطورة قادرة على أستيعاب حركة السياح داخل العراق .

abbas.abbas80@yahoo.com